A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.16
24 October 1990

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ساي (السنغال)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد دي ماركو (مالطة)

- جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة [١٣٥] (تابع)
- خطاب الفريق عمر حسن أحمد البشير ، رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني في جمهورية السودان
- خطاب السيد جيليو جليف ، رئيس جمهورية بلغاريا الشعبية
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية)

السيد بورغ أوليفيه (مالطة)

الامير الفيصل (المملكة العربية السعودية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ساي (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١٢٥ من جدول الاعمال (تابع)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (A/45/515/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أوجه انتباه الجمعية العا
الى الوثيقة (A/45/515/Add.2) التي تتضمن رسالة موجهة من الامين العام الى ر
الجمعية العامة يبلغ فيها أنه منذ صدور رسالتيه المؤرختين في ١٨ و ٢٥ أيلو
سبتمبر ١٩٩٠ ، دفعت سيراليون المبلغ اللازم لتخفيض المتأخرات التي عليها الى أ
من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما بهذه المعلومة على ال
الواجب ؟

تقرر ذلك .

خطاب الفريق عمر حسن أحمد البشير ، رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني ف
جمهورية السودان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تستمع الجمعية العامة الآن
خطاب رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني في جمهورية السودان .

اصطحب الفريق عمر حسن أحمد البشير ، رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطن
في جمهورية السودان الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالنيابة عن الجمعية العام
يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة برئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني في جمهورية
السودان ، فخامة الفريق عمر حسن أحمد البشير ، وأدعوه لإلقاء خطاب أمام الجمعية

الرئيس البشير : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أتقدم اليكم بالتهنئة الحارة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة انعقادها هذه . ولما عرفناه عنكم من دراية وتجربة واسعة ، فإننا لعلى ثقة بأنكم سوف تقودون أعمال الجمعية العامة خلال هذه الدورة في اتجاه الوفاق الدولي الذي يعمق من أسباب التفاهم المشترك بين الدول والشعوب ، ونتمنى لكم كل توفيق وسداد .

وأرجو أن تسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفد السودان العميق لسلفكم سعادة السفير الجنرال جوزيف غاربا ، ابن افريقيا الملتزم ، الذي برهن على كفاءة وحكمة في تصريف أعمال الدورة المنصرمة .

ونجدد شكرنا وتقديرنا للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لما ظل يبذله من جهود مضنية ومقدّرة في اتجاه دعم الأمن والسلم الدوليين ، ونحو رفاهية الإنسان وصون كرامته أينما كان .

وإن سعادتنا لغامرة بانضمام ناميبيا المستقلة الى عضوية الأمم المتحدة بعد نضال عظيم وتعاون دولي مكّن ذلك النضال من أن يبلغ غاياته . وإننا لا نشك في أن عضوية ناميبيا الفتية ستكون عونا لمنظمتنا هذه .

كما نرحب بانضمام إمارة لختنشتاين كأحدث عضو في الأمم المتحدة .

وإننا لنرحب ترحيبا خاصا بوحدة الأشقاء في اليمن لإقامة دولة ذات ثقل وعراقة ، نثق في أن هذا الانجاز العظيم الذي حققه الأشقاء سينعكس إيجابا في أعمال المجتمع الدولي ومنظماته .

وفي هذا السياق فإننا كذلك نعلن ترحيبنا بالوحدة الالمانية المرتقبة .

منذ فترة قصيرة ، تعاقبت الاحتفالات في بلادي بالذكرى الأولى لثورة الإنقاذ الوطني ، التي عقدت العزم منذ فجر انبثاقها على أن تهيئ للشعب السوداني فرصة ليتجاوز خلافاته العشائرية والطائفية التي كرستها فترة الحكم السابق ، ليختار بغير ضغوط أو وصاية من أحد كيف يحكم نفسه ويدير شؤونه العامة .

ولقد كانت ثورة الإنقاذ منطقية في ترتيب أولويات سعيها ، فجعلت همها الأول

تحقيق السلام كمقدمة لكافة مساعيها للارتقاء بأحوال الوطن وتهيئته لأداء دوره الطليعي على الصعيدين الاقليمي والدولي .

ولما كان قرارها ألا تعقد أمرا إلا بمشاركة الشعب ، دعت الى مؤتمر للحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان شاركت فيه القوى الوطنية الممثلة لكل ظلال الطيف السياسي وكل المدارس الفكرية التي يعمر بها السودان ، إضافة الى أهل الخبرة والدراية والتجربة في الحكم من كل الحقب . فتوصلوا الى توصيات زاوجت بين تعزيز مقومات وحدة الوطن وإتاحة الفرصة واسعة للتعبير عن ضروب التنوع الفكري والعقائدي والسياسي .

كما اتجهت تلك التوصيات الى الأمور الجوهرية المتصلة بالهوية واقتسام السلطة واقتسام الثروة وعلاقة الدين بالدولة ، في إطار حكم فيدرالي يجعل المواطنة الأساس الأول في توحيد أهل السودان .

ولقد اعتمدت الدولة توصيات ذلك المؤتمر الذي شارك فيه أهل الشمال وأهل الجنوب برنامجا لها للتفاوض دون أن تدخل عليه أي تعديل . لذا لم يكن مستغربا أن ترى فيه حركة التمرد أساسا صالحا للتفاوض ، وذلك في اللقاء الذي تم بين ممثلي الحكومة وممثلي حركة التمرد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

وتعاقبت مؤتمرات الحوار الوطني لتدبر الرأي في قضايا الاقتصاد ، والدبلوماسية والإعلام ، والتنمية الاجتماعية ، وقضايا المرأة ، وقضايا التربية والتعليم ، بما فيها مسألة محو الأمية . كما أفردت مؤتمرات لمعالجة قضايا الفئات الأكثر عرضة وحاجة للرعاية ، كقضايا النازحين واللاجئين والطفولة والأمومة . ويتواصل اليوم مؤتمر سياسي جامع قصد التوصل الى صيغة ديمقراطية تقوم على المشاركة الشعبية الكاملة الفاعلة تمكينا للشعب من حكم نفسه بنفسه دون وصاية من أحد . ذلك ان الثورة قد تفجرت لتمنح أهل السودان فرصة ترتيب أحوالهم بما يحفظ عليهم حقوقهم الإنسانية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفق ما جاءت به الشرائع السماوية ، وأكدته الوثائق الدولية المتصلة بحقوق الإنسان وسيادة الديمقراطية .

كل ذلك في سياق الشخصية الحضارية للشعب السوداني وموروثاته التي شكلت تلك
ية في تفتح رشيد على حضارات وثقافات الآخرين التي تشكل في مجموعها مقومات
رة الإنسانية المشتركة .

وإدراكا من الثورة لحقيقة أن وفر كرامة الإنسان لا يكون إلا بتأمين مقوماتها
لعنصر الاقتصادي يشكل ركيزة أساسية في تلك المقومات ، كان اهتمامها بتقويم
اد الوطني عبر اجراءات تعدل البنية الهيكلية للاقتصاد السوداني بما يضمن
وتحريك كل قطاعات الاقتصاد الانتاجية والخدمية على أساس من المشاركة الشعبية
لة ، والاهتمام بالتنمية البشرية أساسا للتنمية الشاملة . لذا فقد اعتمدت
ة برنامجا ثلاثيا لإنقاذ الاقتصاد السوداني وتحريره اعتمادا على مقررات المؤتمر
ي للإنقاذ الاقتصادي . كما سنّت قانونا جديدا للاستثمار أشركت في إعداده طائفة
مستثمرين العرب والأجانب ، لتأتي جهود السودانيين وجهود شركاء التنمية من
، والاصدقاء متناغمة ومطمئنة على ما تستثمره .

إن اهتمام السودان بالسلام لم يكن قاصرا على وطنه ، وإنما سعى به الى الناس
له ، وبخاصة الاقربين في القرن الافريقي ، وكان ذلك وفق منظور إنساني عادل
الحوار وينشئ القواعد الراسخة لسلام دائم ، يمكّن شعوب هذه المنطقة من أن
ارادتها وجهودها لتنمية منطقتهم .

ويقوم ذلك على سبر أغوار الأسباب الحقيقية للمنازعات برؤية جماعية ، وصياغة
، الناجعة بذات الإرادة والرؤية الجماعية . ويسعدني أن أقرر أن السودان قد
ناوبا ايجابيا من الاشقاء - قيادات تلك الدول . كما لمس تشجيعا مقدرا لهذا
، من بعض الاصدقاء الحادبين على سلام المنطقة وأمنها . وإننا لنأمل ، بل نثق ،
ل الايقات ستواصل سعيها الحثيث لبلوغ آمالها المشتركة في تحقيق السلام
ية لكل دول منطقتهم . ولا شك أن التعاون الاقتصادي الاقليمي المتسارع وإقامة
يع التنموية المشتركة بين دول المنطقة بمساعدة الاصدقاء سيكون له أثره
في إرساء قواعد السلام الدائم في هذه المنطقة .

إن مؤشرات الإنفراج الدولي التي ظلت تتتابع ، بخاصة في العامين الاخيرين ، قد أتاحت أملا وفرصة في أن يتواصل تصاعدها وتفاعلها خيرا على الإنسانية ، خاصة إذا ما استطعنا أن نرجح ما يرجى منها إلى مصلحة السلام الشامل في كل أنحاء العالم وإلى تعزيز مسيرة التنمية العالمية ، بتركيز خاص على التنمية في الدول النامية ، وبصورة أخص في الدول الاكثر فقرا ، بتضييق الفجوة التنموية بين دول الشمال ودول الجنوب . وإن من العلامات البارزة في هذا السبيل ما أنجز في مجال خفض السلاح والاتجاه إلى تقليل نفقات التسلح .

كما أن منطقتنا ، منطقة الشرق الاوسط ، قد شهدت انفراجا بتوقف أصوات المدافع في الحرب العراقية الإيرانية وقرار دولة العراق الشقيقة وضع حل نهائي لتلك الحرب وتصفية آثارها في نطاق الشرعية الدولية ، واحترام مواثيق الامم المتحدة ، وقرارات مجلس الامن بشأن هذه الحرب ، فأسدت بذلك معروفا مقدرا لقضية السلام . غير أن نذر الحرب التي تداعت إليها الاساطيل الاجنبية لمما يثير قلقنا ، ولا شك أنه يثير كذلك قلق كل الحادبين على صوت السلام ممن يدركون ما قد يترتب من آثار مدمرة على احتمالات الانتقال بالنزاع من طور السعي للحلول السلمية في إطارها الطبيعي ، أي الإطار العربي ، إلى مجابهة لا يعلم مدى تأثيرها على الإنسانية كلها إلا الله .

وأود في هذا المقام أن أبين بصورة جلية موقف السودان في الامر جليل الخطر وهو موقف يقوم على الآتي :

أولا ، مواصلة السعي لإيجاد حل سلمي للنزاع القائم بين الشقيقتين العراق والكويت ، في إطار عربي إسلامي ، يتجه إلى استئصال جذور الخلاف وأسبابه ؛

ثانيا ، التزام السودان بمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية ، ومواثيق الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وقد عبر السودان ، بوضوح جلي عن هذا الالتزام خلال الاجتماعات العربية ، التي انعقدت لمعالجة الازمة العراقية الكويتية ، حرصا منه على تجنيب المنطقة احتمالات حرب مدمرة ؛ وتجنيب الشعب الكويتي الشقيق المزيد من المعاناة ، وتمكينه من استعادة موقعه في الاسرة

العربية والدولية . كما أكدنا في أكثر من مناسبة التزامنا بقرارات مجلس الأمن . وهانذا اليوم أؤكد من جديد هذا الالتزام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ثالثا ، إننا إذ نعبر عن بالغ أسفنا لما وقع بين دولتين شقيقتين ، لنرى في الوقت ذاته أن تطورات الموقف المعقد قد أضحت تمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي . ولقد أوضحنا في مناسبات عديدة أن هذا التهديد يتمثل في التواجد العسكري الأجنبي المكثف .

ولعل من المخاطر الكبرى لهذا التواجد العسكري الأجنبي أن يشكل مدخلا لفرض نظام أمني جديد لا يرعى متطلبات الأمن القومي العربي ، وإنما يسعى إلى تأمين مصالح الدول الأجنبية في المنطقة ، دون رعاية لأمنها ، وأن يتوجه ليفرض علينا نمطا من السلام يستقيم مع تأمين تلك المصالح الأجنبية ، ويؤثر سلبا على تطلعات الشعب الفلسطيني في تأمين حقوقه الشرعية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه ووطنه .

رابعا ، إن السودان ، تأسيسا على ما تقدم ، اتخذ مبادرات شملت زيارات رئيس مجلس قيادة الثورة للعديد من الدول العربية الشقيقة ، سعيا وراء رأب الصدع ، وحرصا على احتواء الأزمة في إطار عربي ، والحيلولة دون تغلغل القوات الأجنبية .

ولا نزال نؤكد حرصنا على تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة لشعب الكويت الشقيق ، ولا نزال كذلك على قناعة تامة بأن انتهاج خيار المواجهة العسكرية لن يحل المشكلة ، وأن فرض الحصار الكامل على العراق ، بما في ذلك منعه من الحصول على الغذاء والدواء ، أمر يتنافى مع الأعراف الدولية والمبادئ الإنسانية كافة .

خامسا ، إننا لا نزال نعتقد أن هذه المشكلة مشكلة عربية ، وينبغي لها أن تبقى في ذلك الإطار ، وإن إمكانات الحل العربي لا تزال متوافرة ، برغم الصعوبات الناشئة من التدخل الأجنبي المفروض على المنطقة . وندعو من هذا المنبر إلى منح هذا الحل العربي المزيد من الفرص ، بهدف تحقيق حل قائم على التفاوض السلمي ، يُقصي شبح الحرب عن المنطقة ، ويجنب الإنسانية احتمالات صدام عسكري مدمر .

إن علينا أن نسعى جميعا بإرادة موحدة نحو السلام الراسخ في منطقة الخليج ، ونطفئ التهديدات باندلاع نيران الحرب ونسكت صوت طبولها التي يسعى البعض إلى إعلائه .

ولا نزال نرى مسؤولية حل هذه الأزمة مسؤولية جماعية بالضرورة ، ولا ينبغي لدولة ، أو مجموعة دول ، التصدي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن على يد قواتها البرية والبحرية الضاربة ، دون أن تكون هذه القوات تابعة لقوات لحفظ السلام ينشئها مجلس الأمن الموقر ، بموجب المواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من الفصل السابع من الميثاق . إذ أن الخروج عن هذا النطاق يشكل سابقة شديدة الخطر .

إننا نقدر للمنظمات المالية والاقتصادية الدولية ، ولعدد من الدول ، ما أبدته من اهتمام بالآثار الاقتصادية السلبية لهذه الأزمة ، وبخاصة على الدول غير المنتجة للنفط ، والدول النامية الأكثر فقرا ، وما أبدته من استعداد للسعي إلى تخفيف هذه الآثار التي تتمثل في الارتفاع المتصاعد لأسعار النفط ، وما يترتب عليه من ارتفاع في أسعار السلع المصنعة ومدخلات الإنتاج ، بما ينعكس سلبا كذلك على الحياة العادية لكثير من الشعوب وعلى مسيرة التنمية في تلك الدول في زمان هي أكثر حاجة فيه لتصعيد وتائر التنمية .

وإننا لنتطلع إلى أن تكتسب هذه الرؤية الموضوعية التعبير العملي عنها في شكل برنامج وتدفقات للموارد صوب الدول النامية ، وأن يأتي ذلك ضمن قرارات هذه الدورة .

إنه لا تزال أمام الأسرة الدولية قضايا بالغة الأهمية ، يتوجب التصدي لها بإرادة سياسية قوية وبروح عملية . فالحالة المتفجرة في الشرق الأوسط لا تزال تعاني من الإهمال والتهميش . فقد جعلت بعض الدول همها الأول حماية إسرائيل دون سواها ، ويلجأ بعض أعضاء مجلس الأمن إلى إعمال حق النقض بصورة تفتقر إلى الالتزام بمبادئ القانون الدولي وميثاق منظمتنا هذه .

لقد تتالت أربع دورات للجمعية العمومية والانتفاضة الفلسطينية تتصاعد ، وتسجل في كل يوم ملحمة بطولية تؤكد صلابة شعب فلسطين وإصراره على استرداد حقوقه كاملة غير منقوصة . وإن الالتزام بالمواثيق الدولية ، وصكوك حقوق الإنسان والشعوب

خاصة ، يتحتم على الاسرة الدولية احترام هذا الصمود في وجه الاحتلال والظلم والقهر الذي تجاوز الاعراف الدولية والإنسانية كافة . كما يحتم على الاسرة الدولية - ممثلة في هذا المحفل الكريم - اتخاذ مواقف واضحة تجاه موجات تهجير اليهود السوفيات وغيرهم وتوطينهم في الاراضي العربية المحتلة . وإننا لنؤكد مجددا من هذا المنبر تأييدنا للدعوة إلى وضع الاراضي العربية المحتلة تحت الوصاية الدولية المباشرة ، حفاظا على وجود الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية وصون كرامته وحقوقه المشروعة ، وحمايته من ممارسات القهر والتجاوز الإسرائيلي الذي تعدى كل الحدود .

إن شعب السودان ، وكل شعوب قارتنا الافريقية لتراقب ، بالاهتمام كله ، بواد انتصارات نضال شعب جنوب افريقيا الشقيق . ونرحب بغبطة بإطلاق سراح الزعيم المناضل نلسون مانديلا . وإننا لا نزال نطمع في مزيد من الانفراج في الجنوب الافريقي ، وإننا لندين في ثبات سياسات الفصل العنصري حتى تتم تصفيتها تماما ، وإنا لنصر على استمرار فرض العقوبات الاقتصادية على حكومة التمييز العنصري حتى قيام المجتمع الديمقراطي غير العنصري في جنوب افريقيا .

من القضايا الهامة التي تنتظر الإنجاز قضية عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . إذ أننا لم نفلح بعد في اتخاذ ترتيبات دولية فعالة بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية في وجه استعمال هذه الاسلحة أو التهديد باستعمالها . ولم نحصل بعد من الدول الحائزة للاسلحة النووية على أي ضمانات ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها في وجه بلداننا وشعوبنا . والسلاح التقليدي لايزال يتطور كمًّا وكيفا ، يوما بعد آخر ، ويجد طريقه الى أسواق الدول النامية . ولم ننجح في خلق صلة عضوية بين نزع السلاح والتنمية . ويتوارى كل يوم دور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، بصفة عامة ، وكذلك أهمية المفاوضات متعددة المنابر .

أما على الصعيد الاقتصادي ، فلم ننجح في تنفيذ برنامج العمل الكبير لعقد الثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . إن التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية مازال حلما نصبو إليه ، واللاجئين يتكدسون في الدول المستقبلة وبلدنا من بينها . ولا نخفي على المجتمع العبء الفادح الذي يتحمله السودان عن اقتناع في استضافة اللاجئين المتدفقين من حدوده الشرقية والغربية . وأن شبح الجفاف واستمرار المنازعات في الدول المجاورة لينذر بتدفقات جديدة . ولا بد للاسرة الدولية أن تتحمل مسؤولياتها في هذا المجال الانساني تقديرا لما يجود به شعبنا دون امتنان ، إذ يتحمل السودان ما يربو على ٧٠ في المائة من تكلفة إيواء هؤلاء اللاجئين برغم ظروفه الصعبة ومعاناته .

لا نزال عاجزين ، على المستوى الدولي ، أمام إيقاف الزحف المطرد لاخطبوط المخدرات الذي بدأ يجتاح مختلف طبقات المجتمعات الإنسانية . ومعظم الدول النامية ترتجف أمام الاخطار المتمثلة في الفقر والجوع والمرض .

ولا تزال قضايا تدهور البيئة تشكل هاجسا إنسانيا مما يحتم تصعيد التعاون الدولي إلى آفاق جديدة تتكافأ مع الاخطار الناجمة والمتوقعة نتيجة لهذا التدهور .

لقد ظللنا نؤكد دائما ، في إطار الاسرة الدولية ، أن التنمية في الدول النامية ، هي بداية مسؤولية تلك الدول . وقد التزمنا بذلك . وإن الدعم والمساندة الدولية ما هي إلا جزء مكمل لعملية التنمية والارتقاء بمستوى المعيشة في تلك الدول . وقد ظل ذلك المبدأ في كل البرامج التنموية التي أجازتها المنظمة الدولية ووكالاتها المتخصصة .

ونحن في السودان قد أخذنا على أنفسنا تحمل مسؤولية رفع المعاناة عن جماهيرنا ، ودرسنا كل الخيارات الممكنة للتعامل مع الازمة الاقتصادية التي نواجهها . وكان نتيجة ذلك البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي بالسودان ، الذي يهدف إلى تكييف هيكل الاقتصاد السوداني عن طريق : أولا ، تنشيط قطاعات الاقتصاد من خلال ترشيد استخدامات الموارد المتاحة ؛ ثانيا ، تحقيق التوازن الاجتماعي ، وتخفيف المعاناة عن القطاعات الفقيرة . وسيتم تنفيذ هذه الاهداف بالتركيز على التنمية ، في القطاع الزراعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ومنتوجات التصنيع الزراعي ، وتشجيع الصادرات من خلال تحرير الأسعار وإزالة العوائق الادارية ، إضافة الى تعبئة الموارد المحلية والاجنبية المتاحة بقصد زيادة الانتاج ورفع كفايته . وأن يتم ذلك عبر التغييرات المؤسسية اللازمة وإزالة المعوقات التي تواجه الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة الفعالة في تنمية الوطن .

إن هذا الجهد وهذه التطلعات التي نصبو الى تحقيقها ، لا يمكن أن تتم إلا في ظل مناخ اقتصادي دولي ملائم تلتزم فيه الاسرة الدولية بتحمل مسؤولياتها نحو إزالة الصعاب التي تحول دون تحقيق النمو والتنمية في الدول النامية .

إن مشكلة المديونية قد ظلت همًّا مؤرقا للمدينين والدائنين معا . فالمدين يثقله أصل الدين وخدمته ويقعد بجهوده التنموية ، بل ويتسبب في إفقاره في حالات كثيرة . والدائن ما عاد قادرا على استرداد دينه .

وفي بلادنا بلغ عبء الدين درجة تهدد أسس اقتصادنا بأكمله . ولقد اتخذنا تدابير مختلفة تهدف الى تخفيف حالات العجز المزمن في ميزان مدفوعاتنا . ومن هذه الترتيبات الحد من وارداتنا ، إلا ما اتصل منها بقضية التنمية ؛ وتشجيع التصدير لزيادة عائداته ؛ وخفض الإنفاق العام . وبالرغم من الآثار القاسية التي سيواجهها شعبنا ، لم تكن هذه الاجراءات كافية لبلوغ حل شامل للأزمة التي يعاني منها شعبنا . وإنَّا لنتطلع الى المجتمع الدولي ليضطلع بواجبه ويزيد إسهامه في حل هذه المشكلة الى المدى الذي يتكافأ مع الجدية التي اتسمت بها سياستنا والاجراءات التي اتخذناها ، على مرارتها ، وعدم ترك هذه القضية العالمية للمؤسسات المالية الدولية لوحدها . وإني بهذا أعبر عن موقف افريقي مشترك حيال قضية المديونية التي أضحت أزمة تهدد مستقبل التنمية ، بل الحياة في الدول النامية .

إننا لنقدر بالاعتزاز كله المبادرات المشجعة من قبل الدول المانحة لتخفيف أعباء الديون . ونأمل أن تسود هذه الروح الأسرة الدولية مجتمعة لوضع حل نهائي لهذه المعضلة التي تقف حجر عثرة في طريق النمو الاقتصادي والاجتماعي في بلداننا .

وإن الحل الناجع لهذه المشكلة القاسية ليتطلب رد يف هذا ، اتخاذ خطوات جادة لتشجيع تدفق الموارد والخبرات الكافية إلى الدول النامية لتوسيع قدراتها الاستيعابية ، ودفع عجلة التنمية فيها . ويوجب هذا الحل كذلك اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين الوضع الراهن للتبادل التجاري الدولي وفتح منافذ تشجيعية لصادرات الدول النامية بإزالة كل القيود على تجارتها الخارجية .

كل هذا لقصد ترجيح موازين القوة والتداول لمصلحة الدول النامية ، بهدف سد الفجوة التنموية الماثلة بين دول الشمال والجنوب . وإني لست بحاجة إلى تبيان الآثار الايجابية لهذا على التنمية العالمية المتوازنة وما يترتب عليه من أمن واستقرار دولي .

إن آثار كل هذه القضايا التي أشرت إليها لتنعكس بصورة أكثر قسوة على الأطفال ، وبخاصة في البلدان النامية . فمشكلة المديونية مثلا يدفع الأطفال أصولها وفوائدها من حياتهم ، فبعضهم تحجب عنهم فرصة أن يولد وبعضهم الآخر يولد ضعيفا عليلا رغم توافر وسائل الحماية والتحصين ضد الأمراض ، وما ذلك إلا لفقر آبائهم وبلدانهم .

ولعله من العلامات المشرفة في زماننا القاسي هذا انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي دلل على أن الأسرة الدولية ، ممثلة في قيادات الدول السياسية ، لا تزال قادرة على تقديم نفحة انسانية من أجل مستقبل وواقع جديد للأطفال . وإن ما صدر عن تلك القمة من إعلان وخطة عمل والتزام سياسي ليعد قفزة إنسانية تاريخية لا يكافئها إلا التزام كل الدول والتزام الأسرة الدولية كلها بتنفيذ ما جاء في هاتين الوثيقتين . وإني لأؤكد التزام السودان الجازم بأن يسعى منفردا ومتعاونا مع الآخرين لجعل الأطفال أولا في كل الأمور .

إن السودان الذي ظلت تكبله كسائر دول العالم النامي مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة فجع بكوارث طبيعية وبيئية في الاعوام الماضية لا تزال آثارها ماثلة حتى اليوم .

ولقد انعكست آثار هذه الكوارث الطبيعية وآثار الحرب التي تديرها حركة التمرد في جنوب الوطن على موقف الطعام في بلادنا ، إذ أنه يعتمد إلى حد كبير على عوامل طبيعية لا يتيسر التحكم فيها . وقد كانت كميات الامطار في الموسمين الاخيرين دون المتوسط المعتاد ، واليوم تلوح نذر جفاف في الاجزاء الشمالية من وطننا ، مما يخشى معه إحداث فجوة في الطعام مما يضاعف من توجسنا . إن الموقف في الدول المجاورة ليس بأفضل مما هو عليه في السودان ، مما نخشى معه تدفق المزيد من اللاجئين على السودان ، مع احتمالات تسرب الطعام من بلادنا إلى الدول المجاورة . وادراكا منا لكل هذه الحقائق فقد سارعنا إلى طلب الخبرة من منظمة الاغذية والزراعة للتمكن من الحصول على تقرير علمي لموقف الطعام في العام المقبل .

إن السودان الذي يسعده ، أنه كان صاحب المبادرة غير المسبوقة والتي دلت على اهتمامه بكل المواطنين وفي كل الظروف ، في الرخاء والشدة وفي ظروف السلم والحرب ، بأن سمح ، ولاول مرة مسجلة في التاريخ ، بتوصيل الطعام والدوام إلى المواطنين في مناطق العمليات العسكرية عبر ممرات الامان ، حرصا منه على حماية ورعاية كل مواطنيه أيا كان موقعهم وموقفهم .

ولقد تم هذا في إطار عملية شريان الحياة التي نقدر للاسرة الدولية ، ممثلة في منظمة الامم المتحدة ، وأمينها العام وكبار معاونيه القائمين على أمر الإغاثة ، وكذا المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الذي كلف بالاشراف على هذه العملية الناجحة والتي دلت على الامكانات الهائلة للتعاون الدولي الإنساني . نقدر للاسرة الدولية أن كانت شريك السودان في هذه العملية التاريخية ، وانا لنتطلع إلى مزيد من التعاون الدولي الايجابي في دعم عملية شريان الحياة في مرحلتها الثانية المعنية بإعادة التأهيل والبناء على هدى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في هذا الشأن .

لقد طرحنا بالصدق كله القضايا العالمية والإقليمية التي تؤرق السودان والمجتمع الدولي كما عرضنا هموم السودان ومشاكله ، وآماله وتطلعاته ، دون مواربة أو تزيين ، ليكون كل ذلك ماثلا في مداولات هذه الدورة وعند إصدارها لقراراتها .

وإننا لنعلن مجددا كامل ثقتنا في منظمة الأمم المتحدة ، وفي تعاون الأسرة الدولية من رؤى أكثر رحابة وعدلا . ونؤكد عزم السودان على أن يظل أبدا شريكا نشطا في التعاون الدولي وفي دفع مسيرة السلام والتنمية . والله من وراء القصد موفقا ومعينا . والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني في جمهورية السودان على الخطاب الذي ألقاه توا .

اصطحب الفريق عمر حسن أحمد البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني في جمهورية السودان إلى خارج قاعة الجمعية العامة*

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

خطاب السيد جيليو جليف ، رئيس جمهورية بلغاريا الشعبية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بلغاريا الشعبية .

اصطحب الرئيس جيليو جليف ، رئيس جمهورية بلغاريا الشعبية إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني بالنيابة عن الجمعية العامة أن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية بلغاريا الشعبية ، صاحب الفخامة السيد جيليو جليف ، وأدعوه لمخاطبة الجمعية .

الرئيس جليف : (تكلم بالبلغارية ، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أرجو أن تتقبلوا خالص تهنئتي بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . وأتمنى لكم التوفيق وأعرب عن اقتناعي بأن ادارتكم القديرة ستسهم إسهاما كبيرا في نجاح أعمالنا .

كما أود أن أشكر السيد غاربا ، رئيس الدورة السابقة على إسهامه الشخصي في أعمالها المثمرة والمجدية .

وأغتنم هذه الفرصة لأوجه تحياتي إلى الامين العام السيد بيريز دي كوييار وأعرب له عن تقديرنا الشديد لما يبذله من جهود تستهدف تحقيق نتائج ملموسة لانشطة الامم المتحدة من أجل تعزيز مكانتها الدولية .

وباسم بلادي ، أود أن أرحب ترحيبا قلبيا في أسرة الامم بجمهورية ناميبيا وإمارة لختنشتاين الذين يشكل انضمامهما إلى عضوية الامم المتحدة خطوة أخرى على طريق تعزيز الطابع العالمي للمنظمة .

وانه لمن دواعي الشرف والسرور معا بالنسبة لي أن أخاطب هذا المحفل بصفتي الرئيس المنتخب انتخابا حرا لبلغاريا الجديدة الديمقراطية . فهو شرف لأن هذا الحدث - في هذه اللحظة التاريخية - يمثل العودة التي طال انتظارها لأمة صغيرة عانت طويلا الى مجتمع الامم الحرة والديمقراطيات ذات السيادة .

تنعقد هذه الدورة الخامسة والاربعون في ظروف من التغيير الجذري في العالم . فنحن نشهد تحولا صوب حالة جديدة للعلاقات الدولية ، إذ يفسح التنافس والمجابهة الطريق للحوار والتعاون والتفاهم المتبادل والحلول التوفيقية المعقولة . وقد تجلى هذا الاتجاه مؤخرا في مظاهر عديدة . يجدر بالذكر من بينها انعقاد لقاءات القمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على فترات متقاربة ، والإعلانات الاخيرة الصادرة عن البلدان الاعضاء في معاهدة حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي ، والروح البناءة لسائر العمليات الاوروبية بكل أبعادها ، والنتائج الإيجابية للجهود الرامية الى حسم الصراعات الاقليمية .

على أن ما سيذكر به عام ١٩٩٠ قبل أي شيء آخر هو الثورات الديمقراطية في أوروبا الشرقية فهذا العام هو حقا عام أوروبا الشرقية . فها هي هنغاريا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا قد تخلت عن نظامها الشيوعي وسارت في طريق الديمقراطية ، وقد كان لبلدي أيضا مكانا في هذه العملية . فبلغاريا ، وإن كانت أبطأ من غيرها ، تمر بدورها بتغيرات ديمقراطية عميقة ستفصلها عن الشيوعية انفصالا لا رجعة فيه .

ومع ذلك ، يبدو أن هناك رأيا متحيزا يقول بأن التغيرات الجارية في بلغاريا جزئية أو على الأقل ليست شاملة كغيرها في بعض الدول الاخرى . لذا ، أود أن أوضح لهذا المحفل الموقر نضال بلدي من أجل الحرية والديمقراطية .

إن كفاحنا ضد النظام الشيوعي بدأ أثناء حكم تودور جيفكوف . فقبل سقوط الديكتاتور من الحكم بسنتين ظهرت جمعيات مستقلة تدافع عن حقوق الانسان وقضايا البيئة ، وجمعيات تضم المفكرين وما الى ذلك . وقد باءت بالفشل محاولات النظام الرامية الى قمعها أو تشويه صورتها . وكانت هذه الجمعيات المستقلة هي أول شكل من أشكال المعارضة المنظمة ضد النظام الشيوعي الشمولي .

إن سقوط تودور جيفكوف من السلطة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ كان بداية مرحلة جديدة في تطور المعارضة الديمقراطية في بلغاريا وفي العملية الديمقراطية بصفة عامة . إذ شُكل بعد ذلك بشهر واحد فقط اتحاد القوى الديمقراطية الذي يضم الآن ١٥ حزبا ومنظمة سياسية . ومع ذلك ، أود أن أؤكد على أن العديد من أعضاء الحزب الشيوعي السابقين قد انضموا أيضا الى اتحاد القوى الديمقراطية . وأن تشكيل اتحاد القوى الديمقراطية هذا الذي يضم أحزاب ومنظمات المعارضة الرئيسية قد حول المعارضة الى قوة سياسية كبرى يحسب لها الحزب الحاكم ألف حساب . وقد كسرت حاجز الخوف عشرات التجمعات والمظاهرات الجماهيرية التي نظمها اتحاد القوى الديمقراطية في القرى والمدن خلال شتاء وربيع ١٩٩٠ . إذ رفع الشعب صوته مطالبا بسقوط الشيوعية . وبعد أن اكتسحت المعارضة شوارع البلد وميادينها ، أرغمت البرلمان الشيوعي على إلغاء المادة الاولى من الدستور التي كانت تضمن للحزب الشيوعي الدور الرائد .

ونتيجة للضغط الشعبي ، أرغمت المعارضة السلطات على الموافقة على إجراء مفاوضات المائدة المستديرة بشأن بعض أهم جوانب النظام السياسي للبلد . وقد استمرت هذه المفاوضات قرابة ثلاثة أشهر . وتم بثها على الهواء مباشرة عن طريق الإذاعة والتلفزيون فكانت بمثابة مدرسة سياسية حقيقية للأمة . فقد رأى عامة الناس - خاصة أولئك الذين يعيشون خارج العاصمة - لأول مرة أنه لا خطر البتة من انتقاد بل وشجب النظام الشيوعي الذي كان النظام الاستبدادي قد آلهه . ورأوا أن المسؤولين عن الأزمة يمكن أن يقدموا الى القضاء ، وأن الحزب يمكن أن يُدفع الى الاستقالة .

وقد ولّد التطور الناجح للعملية الديمقراطية أزمة عميقة في الحزب الشيوعي البلغاري . إذ ظهرت داخله قوى مدركة لضرورة الإصلاح الداخلي . وعمد الحزب الى تغيير إسمه من شيوعي الى اشتراكي ، واتخذ بعض الخطوات لإضفاء الطابع الديمقراطي على هياكله . ومع ذلك ، علىّ أن أذكر أن مسار التحول الى الديمقراطية في بلغاريا سيظل معتمدا على العمليات المعقدة والمتناقضة التي تجري حاليا في داخل الحزب الاشتراكي البلغاري . وما من شك في أن الديمقراطية البرلمانية في البلد ستتعزز إذا ما وفق الحزب في التحول الى حزب يساري عصري على نمط الأحزاب الغربية .

وفي مفاوضات المائدة المستديرة ، فرضت المعارضة إجراء انتخابات لتشكيل جمعية وطنية كبرى ، لتكون برلمانا تأسيسيا مكلفا باعتماد دستور ديمقراطي ، وإصدار التشريعات التي تكفل نجاح الاصلاحات في المجالين السياسي والاقتصادي .

وفي حزيران/يونيه الماضي ، حصلت المعارضة على ٣٧ في المائة من الأصوات في أول انتخابات متعددة الاحزاب تجرى في بلغاريا منذ ٥٠ سنة . وجنبا الى جنب مع الحزب الزراعي البلغاري ، وهو منظمة معارضة أصغر ، تتحكم المعارضة الآن في ٤٠ في المائة من المقاعد في البرلمان .

ويعتقد الكثيرون أن توزيع المقاعد في الجمعية الوطنية لا يبين التوازن الفعلي للقوى السياسية في البلد . فكون الشباب والمفكرين وأهالي المدن الكبيرة ، بما فيها العاصمة ، قد صوتوا لصالح المعارضة يبين أنها تحظى بتأييد أنشط جزء من السكان .

لقد صدر في الآونة الاخيرة قانون مؤقت للمجالس البلدية يرمي الى تفكيك الهياكل الشمولية على مستوى البلديات ، وضمان مشاركة كل القوى السياسية في الحكم الذاتي المحلي . وبالتالي ستجرى انتخابات الحكم المحلي القادمة في ظل ظروف متكافئة لجميع المشاركين .

وتجرى حاليا مناقشة مشروع قانون بشأن نزع الطابع السياسي عن الجيش والشرطة ووكالات الأمن والمحاكم وأجهزة النيابة العامة ووزارة الشؤون الخارجية . وبموجب أحكام مشروع القانون هذا ، لن يسمح للعاملين في المؤسسات التي ذكرتها بالإنضمام الى الاحزاب السياسية ، وستحظر عليهم المشاركة في تنظيم أي نشاط سياسي مؤيد لاي حزب . وهذا القانون سيكون بالغ الاهمية للتفكيك الكامل للنظام الشيوعي الشمولي نظرا لانه سيحطم عموده الفقري ، أي اندماج جهاز الحزب الشيوعي مع جهاز الدولة .

ومن المتوقع أيضا أن يصدر البرلمان البلغاري قانونا يمكّن من تحويل الانشطة الى القطاع الخاص ، وقانونا للاراضي يعيد الى الملاك الاراضي التي أخذت منهم عنوة خلال الحملة الستالينية لتعميم المزارع الجماعية ، بالإضافة الى عدد من القوانين المتعلقة بالممتلكات والمصارف والتجارة والعديد من القوانين الاخرى ذات النطاق المحدود ، والتي ينبغي أن توفر الاساس القانوني لانتقال مجتمعنا من نظام الاقتصاد الذي تديره الدولة مركزيا الى نظام الاقتصاد السوقي الحقيقي .

وستتمثل أولى الخطوات المباشرة على طريق الإصلاح الاقتصادي في القضاء على احتكار الدولة في كل نواحي الحياة الاقتصادية لانه بدون ذلك سيكون من المستحيل تماما تمكين القطاع الخاص وتحقيق الاصلاح الزراعي . وتشمل ضمانات تنفيذ هذا البرنامج البعيد الاثر : أولا ، وعي الشعب الراغب في العيش في ظروف الديمقراطية والاقتصاد السوقي التي تحرر طاقات الناس وتفتح الطريق للمبادرة الفردية ؛ ثانيا ، وجود الارادة والهمة لدى المعارضة الديمقراطية في البرلمان التي تغذي العملية الديمقراطية وتتقدم بمبادرات لمنع ايقاف هذه العملية .

وفي عرض لهذه الصورة الوصفية الموجزة لبلدي ، ينبغي لي أن اؤكد مرة أخرى أنه يوجد في بلغاريا الآن نظام متعدد الاحزاب ، وبرلمان منتخب بشكل ديمقراطي ، ومعارضة برلمانية تسيطر على ٤٠ في المائة من مقاعد البرلمان ، بالإضافة الى وجود المبادرة السياسية والصحافة الحرة والبث الإذاعي والتلفزيوني الحر ، والتعددية السياسية في المجال الروحي . وبعبارة أخرى لدينا مجتمع متمدن يقظ يجد في السير في طريق الديمقراطية .

ويعطيني هذا من الاسباب ما يكفي لأن أخلص الى القول بأن بلغاريا لم تعد دولة شيوعية أو شمولية . غير أنها ليست من البلدان التي اكتملت ديمقراطيتها من حيث أنها لم تقر بعد دستورها الجديد ، كما أنها لم تستطع بعد بناء اقتصادها على أساس مبادئ السوق الحرة . وبلغاريا الآن من الدول التي تمر بفترة انتقال من الحكم الشمولي الى الديمقراطية ، وهي حالة انتقالية خاصة يشير اليها البعض بفترة ما بعد

الشمولية . غير أن هذه العمليات لا رجعة فيها ، وبناء دولة ديمقراطية كاملة لها دستور ديمقراطي ومؤسسات ديمقراطية واقتصاد سوقي مسالة وقت ليس إلا .

إن التغييرات الديمقراطية العميقة التي حدثت في أقل من عام والتي أشرت اليها من قبل . لابد وأن تترك بصماتها على سياسة بلغاريا الخارجية ، وأن تؤدي الى تغييرات في مبادئها وأهدافها وأولوياتها .

وقد رفضنا رفضا قاطعا مبدأ السيادة المحدودة المعروف باسم مبدأ بريجنيف ، لانه ينال من استقلالنا الوطني ،وينتهك كرامة بلغاريا الوطنية وعزتها الوطنية . كما أننا رفضنا المبدأ المسمى بالاممية الاشتراكية ، الذي هو مجرد وسيلة مقنعة لإخضاع سياستنا الخارجية لسياسة دولة أخرى . وتخلينا عن المبدأ الذي توضع بموجبه سياسة البلد الخارجية برمتها في خدمة مصالح وأيديولوجية حزب واحد يتمتع باحتكار السلطة .

وبدلا من هذه المبادئ المرفوضة ، اعتمدنا مبادئ جديدة تلبي مصالح الدولة الديمقراطية . وهكذا أعادت بلغاريا مبدأ الاستقلال الوطني الكامل والسيادة غير المقيدة ، الامر الذي يمكننا من أن نوجه بأنفسنا سياستنا الخارجية . وأخذت مصالح الدولة والوطن تحل محل مبدأ سيطرة الحزب الواحد . ولا يمكن الآن لاي حزب أن يغلب مصالحه الخاصة على مصالح الدولة .

وأصبح مبدأ الواقعية والبراغماتية من المبادئ الهامة في سياستنا الخارجية الجديدة . ومن الطبيعي أن البراغماتية لا تعني الانانية تجاه الدول الاخرى ، كما أنها لا تعني تحقيق مزايا على حساب الدول الاخرى . وعلى العكس من ذلك ، نحن ندرك تمام الإدراك أن البراغماتية السياسية لا تتحقق إلا بالالتزام التام بالمعايير الدولية المستقرة ، واحترام مصالح البلدان والشعوب الاخرى بغض النظر عن قربها أو بعدها .

وهذا هو السبب الذي جعل بلغاريا تؤيد بقوة قرارات مجلس الامن فيما يتعلق بعدوان العراق على الكويت ، وتراعي بدقة الحظر المفروض على المعتدي . وربما تعتبر بلغاريا أكثر بلد أوروبي تضرر من أزمة الخليج . إن الضربة التي أحدثتها هذه الازمة

أكثر إيلاما لانها حدثت في وقت تمر فيه بلغاريا باصلاحات اقتصادية بعيدة الاثر . فهناك انخفاض في الانتاج ، ونقص حاد في السلع والمواد الاولية والطاقة ، وهي عوامل تعجل بالتضخم وتزيد من حجم البطالة .

وبغض النظر عن أوجه النقص أو المصاعب التي يجبر الشعب البلغاري على تحملها ، فإننا سنواصل إدانة العدوان العراقي . وسنواصل المطالبة بإعادة حكومة الكويت الشرعية والتقيد الصارم بالحظر . ونحن نفعل ذلك إنطلاقا من قناعتنا ، وليس لاننا مجبرون على ذلك . وأعتقد أن رد فعل بلغاريا إزاء أزمة الخليج الفارسي قد دلل عمليا على عودة بلدي الى حظيرة المجتمع الدولي كعضو متحضر فيه .

إن الاجماع الذي أدانت به الامم المتحدة ذلك العدوان الذي وقع على دولة عزلاء صغيرة هو اجتماع مؤثر في الواقع . ومما يبعث على التشجيع حقا أن نرى بلدانا كالولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، وألمانيا ، وغيرها قد وحّدت جهودها ضد المعتدي . إننا نرى في مسلك الامم المتحدة فيما يتعلق بهذه الازمة نموذجا يحتذى في كفالة الضمانات العالمية لسيادة الدول الصغيرة وسلامتها الاقليمية في المستقبل . ونرى أيضا أن الامم المتحدة تعود بذلك الى أهدافها الرئيسية ودورها الاساسي .

ومع ذلك فإنه مادامت رؤيتنا هذه لاتزال متعلقة بالمستقبل ولم تصبح واقعا حيا بعد ، فإن بلدي يرى نفسه مضطرا لان ينشد ضمانات لاستقلاله الوطني وسلامته الاقليمية وسيادته . وهذه المشكلة تكتسي أهمية خاصة الآن حيث نجد النظام القديم القائم على الاحلاف العسكرية والعلاقات الامبريالية آخذ في التفكك ، ولم تكتمل بعد إقامة نظام جديد بدلا منه . وفي الوقت الحالي ، فإن الضمانات الخاصة بالسلامة الاقليمية لبلغاريا منبثقة عن معاهدة حلف وارسو وعن اتفاقنا الثنائي مع الاتحاد السوفياتي . إلا أن الامور آخذة في التغير بسرعة .

ونظرا لان كل الحقائق السياسية تمر الآن بعملية تغير سريع ، فإن الضمان الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه بالنسبة لمستقبلنا يكمن في تمسكنا الراسخ بمبادئ سياستنا الخارجية . وأولوياتنا الجديدة نابعة بشكل مباشر عن نفس تلك المبادئ .

وفي مقدمة هذه الاولويات رغبتنا في الإبقاء - إذا أمكن - على علاقات طيبة وودية مع جيراننا تقوم على الاحترام المتبادل لمصالح بعضنا البعض ، والإعتراف بالسلامة الاقليمية لكل البلدان الموجودة في المنطقة ، وتعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية مع كل بلد من هذه البلدان على أساس المنفعة المتبادلة .

وأود أن اؤكد بشكل خاص على استعداد بلدي للمساهمة في تحسين الحالة في البلقان . ونحن ملتزمون بشدة بوضع نهاية للازمة الموجودة في العلاقات التركية البلغارية . وانني مقتنع بأنه قد آن الاوان لانهاء هذه الحرب الباردة الاخيرة في أوروبا . وأود أيضا أن اؤكد في نفس الوقت على أن استعدادنا للتوصل الى تفاهم متبادل مع تركيا لا يعني أن لدينا أي نية للتخلي عن التقارب الآخذ في التزايد بيننا وبين جيراننا الآخرين في البلقان . وبعبارة أخرى ، فلنضيف الطابع الاوروبي على بلدان البلقان بدلا من بلقنة أوروبا .

والاولوية الثانية في سياسة بلغاريا الخارجية تتمثل في انفتاحها على العالم وذلك بإزالة كل الحواجز الاقتصادية والسياسية التي خلفها النظام القديم . فبدون هذا الانفتاح لن نتمكن من الحصول على التكنولوجيات الحديثة والجديدة وعلى الاستثمارات اللازمة للانتقال بنجاح من نظام الاقتصاد المخطط مركزيا الى نظام الاقتصاد السوقي .

ومن أولوياتنا الاخرى أن تحصل بلغاريا على عضوية أوروبا المتحدة في المستقبل ، وأن نطور علاقاتنا بشكل شامل مع الولايات المتحدة وجميع الدول الصناعية الاخرى . وهذا يعني أن يشارك بلدي مشاركة أوسع في عمليات التكامل العالمي . وفي هذا الصدد ، نحن نكثف علاقاتنا مع جميع المنظمات الدولية ونشارك في أعمالها بشكل أنشط من أي وقت مضى .

ثالثا ، نحاول أن نكون أكثر نشاطا ومرونة في إطار عملية هلسنكي بغية إضفاء الطابع المؤسسي عليها كآلية دولية للتشاور والتعاون .

وهناك أولوية رابعة هي إعادة تقييم أداء بلدنا في الامم المتحدة ، وهي منظمة سنواصل تأييدنا لها . ونرى أن المنظمة يمكنها أن تزيد تعزيز دورها في عالمنا سواء في حماية المصالح الوطنية للدول الاعضاء بها أو في ضمان السلم العالمي بشكل عام .

وكأولوية خامسة ، أود أن أشير الى مواءمة تشريعاتنا الوطنية ودستورنا الجديد مع متطلبات الاتفاقية الاوروبية بشأن حقوق الانسان ، والعهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية حقوق الطفل ، وهذا قليل من كثير .

لقد اتخذت بلغاريا بالفعل خطوات هامة لضمان حقوق وحريات جميع المواطنين البلغاريين بصرف النظر عن دياناتهم أو أصولهم العرقية ، ولمواءمة تشريعاتنا مع المعايير الدولية في هذا المجال ومع الإعلان العالمي لحقوق الانسان . لقد جرى إدخال تعديلات هامة على قانون جوازات السفر للخارج ، والقانون الخاص بالمواطنة البلغارية ، والقانون الخاص باقامة المواطنين الاجانب في جمهورية بلغاريا الشعبية .

ابتداء من غد ستصبح المانيا دولة موحدة مرة أخرى . ومن فوق هذا المنبر الهام ، ونيابة عن الامة البلغارية ، أقدم أحرَّ وأخلص التهاني الى الامة الالمانية ، التي احتفظنا معها بروابط وثيقة خلال تاريخنا . وأنا مقتنع بأن المانيا الموحدة الديمقراطية المزدهرة ستعزز الاستقرار والتعاون الدولي في أوروبا وفي العالم .

وأخيرا ، أود مرة أخرى أن أؤكد مجددا ما أعتقد أن العالم ينبغي أن يعرفه عن بلغاريا : لقد بدأت بلادي السير دون رجعة على طريق الديمقراطية الحديثة والاقتصاد السوقي . وإنني أعرب عن أمل جميع البلغاريين في أن تحتل بلغاريا الجديدة مكانها في مجتمع الامم التي توحدها قيم الحرية والديمقراطية والسلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس جمهورية بلغاريا الشعبية على الخطاب الذي أدلى به توا .

أُصطحب السيد جيليو جليف رئيس جمهورية بلغاريا الشعبية الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي سروري أن أهنئكم لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة للدورة الخامسة والاربعين ، لا سيما وأن بلادكم مالطة ترتبط ببلادي بروابط تاريخية وحضارية قديمة ، لكون بلدينا من بلدان حوض البحر الابيض المتوسط .

كما اغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تقديرنا لما حققه سلفكم السيد جوزيف غاربا من نجاح في ادارة أعمال الدورة الرابعة والاربعين ، متمنين لبلاده الصديقة ، نيجيريا ، كل تقدم وازدهار .

واسمحوا لي أن أعبر عن عميق ترحيبنا باستقلال ناميبيا وبانضمامها الى الاسرة الدولية لتقف الى جانب شعوب العالم وتساند قضاياه العادلة . كما نرحب بانتماء ليختنشتاين الى منظمتنا الدولية .

ويسرني أن أعبر للامين العام للامم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار عن مشاعر التقدير للجهود القيمة التي يبذلها للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في العالم ، وتكريس مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة .

لقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية ، وبخاصة خلال هذه السنة ، أحداثا وتحولات كبيرة في حجمها سريعة في تطورها . وعميقة في انعكاساتها وتأثيراتها ليس فقط على العلاقات الدولية الراهنة ، وانما على مستقبل البشرية جمعاء . ونحن هنا قد نتفق أو نختلف في تقويمنا لنتائج هذه الاحداث والتحولات ، لا سيما على المدى البعيد . لكن الشيء الاكيد هو أن الحرب الباردة قد وضعت أوزارها ، وأن بلدانا كانت تصنف حتى وقت قريب كمعسكر اشتراكي قد تبنت نهجا جديدا ، وخلال ساعات من الآن ستعلن

المانيا الموحدة ، بعد أن كان الحديث حول هذا الموضوع حتى العام الماضي نوعا من المحرمات .

وباختصار شديد يمكننا القول بأن النظام العالمي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية قد تهاوى ، وأن نظاما عالميا جديدا قد بدأ بالظهور مع زوار الحرب الباردة ، واختفاء روح العداء بين الشرق والغرب ، وانتقالهما الى مرحلة جديدة من التفاهم والتعاون .

(السيد الشرع ، الجمهورية العربية السورية)

إنه لأمر طبيعي أن تسود العالم روح من التفاؤل لانتهاء الحرب الباردة ، وانهيار النظام الدولي القديم ، لا سيما وأن الأغلبية الساحقة من الدول النامية لم يكن بامكانها أساسا أن تساهم في ذلك النظام القديم المنهار ، لأنها كانت عند تأسيسه ترزح تحت نير المستعمر أو في ظل حمايته . ومع ذلك يبقى أمام دول الجنوب النامية مهمات ليست يسيرة لتأخذ دورها الطبيعي في صياغة النظام العالمي الجديد ، بحيث تكون أكثر قدرة على صيانة استقلالها ، وتحقيق الرخاء لشعوبها ، بعيدا عن مختلف أشكال التبعية والهيمنة .

لقد جاء الاجتياح العراقي للكويت أول اختبار جاد لمقدرة النظام العالمي الوليد على البقاء . ولذلك لم يكن أمام مجلس الأمن خيارات عديدة ، فكان رده على الاجتياح قويا وسريعا ، ليس لانقاذ الكويت كدولة مستقلة ، وعضو في الأمم المتحدة فحسب ، وانما ، وقبل كل شيء ، لإنقاذ سياسة الوفاق الدولي والنظام العالمي الجديد من الانهيار . وهذا يوضح مغزى الاجماع الدولي ، الذي تحقق بصورة لم يسبق لها مثيل ، في ادانة العدوان والمطالبة بانسحاب غير مشروط للقوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية اليها .

ان سورية ، إضافة الى قناعتها بهذه المفاهيم ، والتزامها بميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات مجلس الأمن ، معنية ، كبلد عربي ، بمساعدة أي بلد عربي يتعرض للعدوان ، وذلك بموجب ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك . كما أن سورية ، بحكم المبادئ التي تتبناها في سياستها العربية ، تعتبر أن الاجتياح العراقي للكويت قد ألحق ضررا بالغا بشعب العراق ، لأنه وضعه أمام طريق مسدود ، اذا افترضنا أقل الاحتمالات سوءا ، وألحق ضررا بالغا بالأمة العربية كلها ، لأن الغزو زادها ضعفا على ضعف ، وفرق صفوفها ، ونال من مكانتها ، كما أساء للقضية الفلسطينية ، حيث تراجع الاهتمام بها من قبل معظم الدول العربية والأجنبية . كما وفر غزو الكويت ، بما أحدثه من ذعر لدى كل مواطن عربي في الخليج ، السبب الذي استدعى التواجد الأجنبي لحماية العربي من العربي ، الأمر الذي ما كان يمكن تصور حدوثه من قبل .

ومن الواضح أن الحرص على انهاء الوجود الاجنبي في المنطقة - وهو ما تطالب به سورية - انما يكون بالعمل الجاد على تحقيق الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت . وعودة حكومتها الشرعية .

ان الاختباء خلف شعارات حول الاسلام والقومية وتوزيع الثروة النفطية ، لن يخدع شعب العراق ويخفف من حجم آلامه . فالعرب والمسلمون يعرفون جيدا أنه باسم القومية العربية هوجمت ايران الاسلامية ، وتحت شعار الاسلام والجهاد جرى احتلال الكويت العربية . ورغم أن العراق من أغنى الدول النفطية ، فإن تكاليف سياساته اللامسؤولة لن تكفيها كل الثروات العربية .

لقد كانت سياسة العدوان والاحتلال وضم أراضي الغير بالقوة أمرا مرفوضا ومستنكرا من قبل المجتمع الدولي على الدوام . وأن قرارات الامم المتحدة في إدانة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ومطالبتها بالانسحاب الشامل منها تتكرر كل عام في هذا المحفل الدولي وفي محافل أخرى . غير أن الحرب الباردة والتنافس بين الشرق والغرب قد أضعفا باستمرار فاعلية قرارات الامم المتحدة ، وأتاحا - بشكل أو بآخر - للمعتدي أن يحافظ على احتلاله ويجني ثمار عدوانه .

أما وقد انتهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وانتقلت العلاقة بينهما من مرحلة التنافس والمجابهة الى مرحلة التعاون والشراكة ، وظهر في الافق نظام عالمي جديد يحرص المجتمع الدولي على رعايته وتصليب عوده ، فإن الاحتلال والضم واكتساب أراضي الغير بالقوة يجب أن ينتهي ، وعلى المعتدي أن يتوقف عن جني ثمار عدوانه .

انها لمفارقة غريبة أن ترعى اسرائيل رغبتها بالسلام وهي ما زالت ترفض مؤتمرا للسلام حول الشرق الاوسط ، يدعو المجتمع الدولي الى عقده تحت رعاية الامم المتحدة منذ عقد ونيف من الزمن . وانها لمفارقة غريبة أخرى أن تدعي اسرائيل بأن المشكلة في المنطقة هي عدم وجود اتفاقات سلام بينها وبين الدول العربية ، دون أن تعترف بأن المشكلة الحقيقية هي في احتلالها للاراضي العربية ، لأن السلام لا يمكن تحقيقه دون انسحابها من هذه الاراضي . فالسلام والاحتلال لم يلتقيا تحت سقف واحد في أية مرحلة من مراحل التاريخ .

(السيد الشرع ، الجمهورية العربية السورية)

ان سورية التي لم تتردد في ادانة احتلال وضم بلد عربي من قبل بلد عربي آخر ، تتوقع من العالم في ظل المناخ العالمي الجديد أن يقف بحزم ضد احتلال اسرائيل للاراضي العربية . ونحن نعتقد أن ما جاء في البيان الصادر بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عن وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن ، والذي يدعوة الى ايجاد تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي - الاسرائيلي تقوم على تطبيق قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، يشكل خطوة هامة على الطريق الصحيح ، ان رفض الاحتلال والضم والالحاق مبدأ يتوجب احترامه ، والاخذ به في جميع الحالات أيا كان المحتمل وأيا كانت الاراضي المحتلة ، لان هذا المبدأ لا بد أن يكون في صلب النظام العالمي الجديد .

لقد أصبحت الأزمة اللبنانية اليوم أقرب من أي وقت مضى إلى بلوغ حل نهائي بعد أن أصبح اتفاق الطائف - الذي حصل على تأييد عربي ودولي - ميثاقا وطنيا ودستورا جديدا للبنان . وإن سورية ، إنطلاقا من إيمانها بوحدة لبنان والحفاظ على أمنه واستقراره واستقلاله ، ملتزمة بدعم الشرعية اللبنانية ، وبتقديم كل مساعدة ممكنة لها من أجل تنفيذ الإجراءات اللازمة لبسط سلطة الدولة على كافة الأراضي اللبنانية ، الأمر الذي يستوجب تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط .

إن سورية التي تربطها صداقة تاريخية مع قبرص ، تدعم جهود الأمم المتحدة لتسوية النزاع القائم في الجزيرة وفق قرارات المنظمة الدولية ، وبما يضمن وحدة البلاد وعدم انحيازها ، ويراعي مصالح جميع أبنائها .

وبالنسبة للوضع في أفغانستان ، نرى ضرورة الالتزام بتنفيذ اتفاقيات جنيف ، وتأكيد سيادة أفغانستان واستقلالها وعدم انحيازها وحق الشعب الأفغاني في اختيار حكومته ، دون تدخل خارجي .

وحول الوضع في كوريا ، ترحب سورية بالمفاوضات الجارية بين الكوريتين ، وتؤيد الجهود المبذولة لتوحيدهما ، والانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة .

إن التقدم الذي تحقق في القارة الافريقية على صعيد التحرر والاستقلال ، سيظل منقوصا ما لم يتم إنهاء نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا . إننا نؤكد على ضرورة تطبيق الإعلان الصادر عن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ، والمتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الإفريقي . وترحب سورية مرة أخرى بإخلاء سبيل الزعيم الإفريقي نيلسون مانديلا ، وتحيي مواقفه المشرفة في الدفاع عن حقوق شعبه ، ومقاومته الصلبة لنظام الفصل العنصري .

إن شعوب العالم ، التي تتوق إلى مستقبل أكثر عدلا وأمانا ورخاء ، تتطلع اليوم إلى هذه المنظمة الدولية ، بآمال كبيرة لإيجاد حلول للمشاكل المزمنة التي لا يمكن حلها إلا بالجهد والتضامن الدوليين . إن الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد ستأخذ - وقد بدأت تأخذ فعلا - مكانة ودورا هامين لم تشهد مثيلا لهما منذ

تأسيسها . إنه فصل جديد في تاريخ منظمتنا الدولية ، فلنعلن عن تضامننا وإرادتنـــا لسياسية ، لنسطر فيه أفضل ما يتوق إليه الإنسان في كل مكان .

السيد بورغ أوليفيه (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه حقا شرف شخصي لي ونيابة لوفد مالطة الذي أتحدث نيابة عنه ، أن أهنئكم ، سيدي ، علـــى نتخابكم بالإجماع لرئاسة الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . إنه لمصـــدر عتزاز ورضا بالغين لمالطة وشعبها أن ترى واحدا من أبرز شخصياتها يتسنم أرفع مقصد ي منظمتنا ويترأس مداولاتها في هذا المفترق الحاسم حيث نشهد تطور نظام عالمـــي ديد .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتناننا لسلفكم الموقر ، اللـــواء وزيف ن. غاربا ، للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة الرابعة والاربعيـــن هذه الجمعية .

وتود مالطة أن تشيد إشادة خاصة بالامين العام على جهوده التي لا حد لها فـــي دارة هذه الهيئة العالمية عبر المهام العديدة الصعبة الموكلة إليه من قبـــل نظمتنا . إننا مدينون له بعميق التقدير ونؤكد له تعاون مالطة الكامل وتعاونها في هوده .

وتتقدم حكومة بلادي بأحر التهاني إلى إمارة لينختنشتاين ، وهي بلد أوروبـــي سير وصديق مثل مالطة ، على قبولها كعضو ذي سيادة مثل غيره في الامم المتحدة .

إننا على أعتاب مشاهدة حدث آخر هام في تاريخ العالم . فغدا ، سوف تخطـــو لية التغيير في أوروبا خطوة أخرى من خلال توحيد ألمانيا . وتنضم مالطة إلى بقيـــة وفود في تهنئة حكومة ألمانيا وشعبها بهذه المناسبة التاريخية .

وعندما ننظر إلى التغييرات السياسية الجارية ليس فقط في أوروبا ولكن فـــي نية أرجاء العالم أيضا ، يشجعنا أن نرى أن مستقبل أطفالنا يمكن أن يبنى علـــى ائم قوية من الامن والتعاون . وفي هذا المجال تلعب الامم المتحدة الدور الاعظم فـــي ادة تشكيل مصائر بلداننا وشعوبها .

لقد سجّلت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ثورة في السياسة الدولية ، مؤذنة ببدء السعي من أجل التكيف ، والتصالح والتعاون ، وانفراج التوترات الدولية والجهود المخلصة من أجل حل المسائل العالمية والإقليمية . إن المجتمع الدولي يتحرك إلى الأمام نحو وضع يتمسك فعلا بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وإن مالطة لأكثر من فخورة بأن تكون طرفا في هذا المجهود الجماعي . فقد كان رد الفعل على أزمة الخليج برهانا على تصميم وقدرة هذه المنظمة على مواجهة التحديات الجديدة والسير قُدما في المحافظة على السلم والأمن .

في العام الماضي ، بدأ رئيس وزراء مالطة خطابه في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة بالإشارة إلى أنه ربما كانت المرة الاولى التي يمكن التحدث فيها بابتسامة رضا نابعة من القلب عن التقدم المحرز في العام الماضي ، بدلا من اصطكاك الاسنان ردا على التوترات الدولية المتصاعدة .

ومع ذلك ، ففي هذا العام ، بينما يكون تشاؤما بالغا لا مبرر له القول بأن روح الدعابة كلها قد اندثرت وانقلبت إلى عُبوس الفزع ، فإن أية ابتسامة تستطيع استجماعها يمكن أن تكون في أحسن أحوالها مجرد ابتسامة غامضة يعلوها غشاء من الالم .

إن اللحظة الراهنة هي لحظة تناقض . ويبقى علينا أن نفرح لانه ربما كانت الشوكة المؤلمة التي انغرست في لحم هذه الجمعية ومن نواح عدة أقعدتها عن القيام بمهمتها بفعالية تامة كوسيلة للنمو على الصعيد العالمي ، هي في المراحل الاخيرة من اقتلاعها . فالمنهج الموحد الذي سار عليه مجلس الامن إزاء أزمة الخليج قد قدم بعدا لم يسبق له مثيل للسلم العالمي والتسوية السلمية للنزاعات . والإدانة الكاسحة لغزو الكويت وضمها من قبل العراق تعكس الرغبة السياسية لدى الامم كبيرها وصغيرها ، فقيرها وغنيها ، في الوقوف بصلابة واتحاد في وجه التهديدات المحدقة بالسلم والامن الدوليين .

لكن لحظة الرضا هي أيضا لحظة الجزع . إن التهديد بوقوع حرب مروعة ما زال ماثلا أمامنا منذرا بشر مستطير . إن حكومة مالطة تدرك تماما ما يجلبه الوضع في الخليج من معاناة وحرمان على المعنيين بذلك . والجزاءات الاقتصادية ضد العراق تفرض

أيضا تضحيات على الذين يطبقونها . ومع ذلك فإن قمع أعمال العدوان بالعمل الجماعي هو إشارة إلى الجدية التي يجب أن نرد بها - كأعضاء في الأمم المتحدة - لكي نحول دون ارتكاب أعمال العدوان هذه من بلد ضد آخر . وفي هذا العالم علينا أن نضمن سيادة قوة الحق على حق القوة .

ومن المؤسف أن الطاقات الذهنية والمادية التي كنا نود أن نراها تتركز وتسلط باطراد على أفضل الطرق لضمان إعادة البناء الإيجابية لصروح العداء المتآكلة وعلى التغيير الاساسي الخلّاق في شبكات التعاون الجديدة من أجل تعاون عالمي ، قد توجب توجيهها مرة أخرى وبشكل واسع لدرء الازمات .

ولكن هناك ملاحظة تبعث على الأمل ربما ينبغي أن نذكرها في هذا الصدد . لقد علّمنا العلم المعاصر أن الضغوط إذا وجهت إلى نظام ضعيف فإنها تشوهه وقد تدمره ، ولكن إذا وجهت نفس الضغوط إلى نظام أقوى فإنها لا تعرقله بل تحفزه على أن يعيد تنظيم نفسه بطريقة أفضل .

وفي هذه الأشهر القليلة الماضية شهدنا تعزيزا لمفاهيم هامة تنفض الشك والمواجهة والخلافات . إن الثقة والتعاون والتفاهم قد أعطت زخما للمفاوضات على الحد من الأسلحة وعلى تدابير نزع السلاح . والمفاوضات الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، وكذلك المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتصل بتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا ، إنما تسهم في إقامة نظام عالمي جديد لن تستفيد منه الدول المشاركة فحسب وإنما يستفيد منه مجتمع الأمم بأكمله . ومالطة تشارك بدور فعال في مفاوضات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وتقدم إسهامها المتواضع في الوفاء بالالتزامات المكرسة في الوثيقة الختامية لهلسنكي .

إن الاتفاق الرائد الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في وقت سابق من هذا العام بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية وعدم انتاجها قد أضاف قوة دافعة للمفاوضات المتعددة الأطراف في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن عقد اتفاقية لحظر استحداث الأسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها ، وتدمير تلك الأسلحة . وتحث مالطة جميع البلدان المشاركة في هذه المفاوضات على أن تدرك مدى ما يتصف به هذا الموضوع من إلحاح ، وأن تسرع خطى هذه المفاوضات .

وكما يبرز في التقرير الشامل للأمين العام عن عمل المنظمة ، فقد أظهرت الأمم المتحدة حيوية وتماسكا بشأن مسائل أخرى أيضا . إن انتقال ناميبيا السلس إلى الاستقلال بتوجيه يقظ من الأمم المتحدة لهو واحد من هذه المنجزات الكبرى للمجتمع الدولي . ومالطة على استعداد لمساعدة الشعب الناميبي في عملية البناء الوطني ، كما كانت تفعل قبل أن تنال ناميبيا الاستقلال .

وفي الجنوب الافريقي ، كانت الامم المتحدة فعالة في إدانة الفصل العنصري وفي ممارسة الضغط الذي أدى إلى اطلاق سراح السيد نيلسون مانديلا ، رمز الشجاعة والامل لشعب جنوب افريقيا .

إن الاختتام الناجح هذا العام للانتخابات التي أجريت في نيكاراغوا تحت اشراف بعثة مراقبة من الامم المتحدة ، وكذلك الدور الذي اضطلع به فريق المراقبة التابع للامم المتحدة في أمريكا الوسطى ، قد أبرزا للامم المتحدة دورا جديدا في صيانة السلم وصنع السلم .

والتقدم المحرز فيما يتصل بتسوية المشكلة الكمبودية هو أيضا موضع فخر لمنظمتنا . فعن طريق جهود الاعضاء الخمس الدائمين في مجلس الامن للامم المتحدة تم تحديد الإطار اللازم للتسوية السياسية الشاملة لتلك المشكلة . ومالطة تؤيد الجهود المبذولة تحقيقا لهذا الغرض .

إن الاتجاه الايجابي المتمثل في انخراط الامم المتحدة في أعمال المصالحة والحلول السلمية للمشاكل يمكن أن يقاس بمختلف المبادرات التي تجري حاليا ، بما في ذلك الجولة الجديدة من المحادثات بشأن الصحراء الغربية ، وتنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٩٠) ، والالتزام المتزايد بايجاد حل سياسي لمسألة أفغانستان .

ويسرنا أن نلحظ الحوار البنّاء القائم بين الكوريتين بشأن عملية إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية ، تلك العملية التي لابد أن تكون الهدف النهائي . وريثما يتم ذلك ستؤيد مالطة مسعى جمهورية كوريا للدخول في عضوية الامم المتحدة ، كما أنها ستؤيد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لو أنها أرادت بدورها أن تحذو نفس الحذو .

إن التقدم المحرز بصدد هذه المسائل قد عزز نظامنا ، ويجب أن يكون حافزا لمنظمتنا على حسم المسائل المعلقة التي لا تزال تنتظر الحل منذ أمد طويل . وأشير بصفة خاصة إلى ثلاث مسائل تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على منطقة البحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط ، ألا وهي فلسطين وقبرص ولبنان .

ولا شك أن الجمعية العامة ستوافقني على أن الوقت قد حان ، بل وأكثر من حان ، لايجاد حل لقضية فلسطين التي ما برحت مدرجة على جدول أعمال المنظمة طوال الأعوام الـ ٤٥ الماضية . ولابد أن يساور المجتمع الدولي القلق الشديد إزاء عدم إحراز تقدم يذكر بشأن هذه القضية ، التي تم الاعتراف بأنها لب نزاع الشرق الأوسط بكل تشعباته المتعددة والمعقدة . ولقد دعت الجمعية العامة في دوراتها السابقة ، وبتأييد من الأغلبية الساحقة ، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . وهذه الدعوة لا ينبغي أن تظل غير مستجابة . وترى مالطة أن هذا السبيل لا يزال أفضل سبيل لتمكين الفلسطينيين والاسرائيليين من التعايش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

ويقلقنا أن نلحظ بأنه لم يتحقق أي تقدم بشأن مسألة قبرص في إطار المحادثات بين الطائفتين . وفي نفس الوقت نلحظ تصميم زعماء الطائفتين في قبرص ، وكونهم مازالوا ملتزمين بالهدف المتمثل في ايجاد حل لتلك المسألة .

إن الحالة المضطربة في لبنان مسألة أخرى لا تزال تشغل بال المجتمع الدولي ، وتترتب علينا جميعا مسؤولية ايجاد حل لها .

لقد أظهر مجتمع الأمم ، الممثل في الجمعية العامة ، قوة جديدة في تصميمه على مقاومة الضغوط التي تحاول دفعه باتجاه الفوضى الدولية والعنف المشوش . ولكن بعد ذلك ، لا ينبغي أن يقف الأمر عند مجرد إعادة الوضع السابق . فلا يمكن الرجوع بعقارب الساعة إلى الوراء ، والتاريخ لا يعرف العودة البسيطة إلى الوراء . وإن لم تحقق الأزمة الحالية شيئا فإنها ستكون قد أبرزت أهمية ذات المواضيع التي كانت بعض الدول الأعضاء ، بما فيها مالطة ، تلح على الجمعية العامة أن تحول انتباهها إليها ، ومع أن هذه الدول ربما كانت تبدو وقتئذ متطلعة إلى المستقبل إلى أبعد مما يجب خاصة في ضوء الطبيعة المزعجة للظروف التي كانت قائمة .

لقد أظهرت الأزمة الحالية بأوضح صورة أن أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين لم يعد متأصلا في التوترات بين الشرق والغرب بل في المسائل الاجتماعية ـ الاقتصادية

والبيئية المعقدة التي تتوقف عليها الظروف المستقبلية للحياة على هذا الكوكب : مصادر الطاقة والاليات اللازمة لتسويقها ، والانظمة العالمية للاتصالات ، والديموغرافيا وإلى آخر ذلك .

وفي البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء في العام الماضي ، اختار أن يركز على نقطتين معينتين تستحوذان على الاهتمام العام . كانت النقطة الاولى هي الإدارة المشتركة للمناطق الخارجة عن الحدود الإقليمية التي يمكن أن تكون مواردها هامة بل وحيوية لمستقبل البشرية ولدور المنظمة في تشكيله . وكانت النقطة الثانية تطوير أنظمة جديدة لتوجيه مسارنا تأخذ في اعتبارها التغيرات الكبيرة التي حصلت في العالم أثناء الاعوام الـ ٤٥ التي انقضت منذ أن أنشئ نظام الامم المتحدة بادئ الامر في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ومن التطورات البارزة في هذا الصدد تراجع الاهلية الفعلية للدول القومية التي هي الوحدات الاساسية لمنظومة الامم المتحدة المقترن بارتفاع نفوذ مجموعة متنوعة من اللاعبين على المسرح الدولي تضم جهات غير حكومية وقطاعات خاصة . وقد كان للاعتراف بهذه التغيرات وانعكاساتها في نظم توجيه المسار شأن كبير في ايجاد الهياكل الدولية الملائمة لإدارة الموارد المتشاطرة للمنفعة المشتركة للإنسانية . على أنه يمكن القول إجمالا بأن هذا مستصوب للغاية كذلك فيما يتعلق بالمجموعة المعقدة من القضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية والبيئية التي تشكل السياق الذي نشأت فيه ولا تزال تنشأ أكثر متاعب عالم اليوم حدة .

ولعله صار من الايسر اليوم أن نرى أنه وإن كانت الجمعية العامة لا تستطيع التنصل من مهمة الاستجابة للمشاكل المباشرة التي تمس السلم الدولي ، وخاصة مشاكل صيانة الامن للدول الاعضاء ، فإنه لا يصح بالمثل أن لا نبقي نصب أعيننا الآفاق التي يمكن أن تؤتي ثمارها إذا نظرنا إلى الامور من منظور أوسع بعض الشيء . فردود الفعل للازمات بذاتها يجب أن تندرج في معالجة أكثر إقداما للامن الشامل ، وهو مفهوم ينبغي أن يستخدم الآن بمعنى واسع بما فيه الكفاية بحيث يشمل البقاء البيئي والبقاء

الاقتصادي . وعلى هذا فإن المواضيع التي أشارها رئيس الوزراء في بيانه في العام الماضي مازالت واردة بل هي اكتست مزيدا من الاهمية .

إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ ، والذي تعلق عليه آمال كثيرة ، سيهيئ فرصة للمجتمع الدولي لمعالجة التحديات الايكولوجية العالمية التي تواجه الإنسانية .

وإن أي عمل فعّال وجماعي في المجالات الرئيسية التي يتوقع أن يعالجها المؤتمر - سواء منها التغير المناخي أو التنوع الحيوي أو التراث الجيني - سيستلزم توخي طرائق جديدة في التمويل مثال ذلك استحداث شكل من أشكال الضريبة الدولية .

وفي ضوء ذلك ، يحظى موضوع الادارة المشتركة للموارد المتقاسمة ، بما في ذلك الموارد الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق التشريع الوطني . والوجهة التي توجه إليها الفوائد الناجمة ، باهتمام خاص كالاهتمام الذي تحظى به المقترحات الرامية الى ضمان إيجاد محافل فعالة للحوار المتصل على أساس واقعي ، ولتجنب الانهيارات التي حصلت في العديد من القطاعات الرئيسية الحيوية لإقامة نظام عالمي سياسي واجتماعي واقتصادي وبيئي جديد .

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالاستشهاد بما جاء في البيان الذي أدلى به السيد سباك ممثل بلجيكا ورئيس الدورة الأولى للجمعية العامة في عام ١٩٤٦ . فإن النصيحة التي أسداها حول ما يتعين أن يقدمه الممثل الناجح لهذه الجمعية وثيقة الصلة بذلك ، ولا سيما في هذا الوقت الذي نعلق فيه كل آمالنا على النظام الجماعي المتجسد في ميثاق الامم المتحدة . قال إنه :

"يتحتم علينا أولا أن نحاول أن ننحي جانبا أفضلياتنا وقبولنا ودواعي نفورنا الشخصي . يجب علينا جميعا بطبيعة الحال أن نسهر على مصالح بلداننا ، ولكننا لن نوفق في ذلك ما لم نقتنع بأن هذه المصالح لا بد أن تكون جزءا من دائرة أوسع هي دائرة المصلحة العامة ، وما لم نكن واعين بالاضافة الى مصالح بلداننا بمصالح العالم والانسانية" .

(الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الجزء الأول من الدورة الاولى ، الجلسات العامة ، الجلسة الثانية ، ص ٤٨ من النص الانكليزي)

الامير الفيصل (المملكة العربية السعودية) : أتشرف بأن أنقل إليكم وإلى هذا الجمع الكريم تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، الذي حرص أن يكون معكم ليخاطبكم بنفسه إلا أن الظروف الراهنة في المنطقة استوجبت بقاءه هناك ، وقد شرفني بأن أنقل إليكم موقف المملكة حول أهم ما يجري في منطقتنا وعلى الساحة الدولية .

يسرني أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . إنه تقدير لكم شخصيا ، وتقدير لبلادكم على دورها الهام ، إقليميا ودوليا . وإنني على ثقة بأن رئاستكم لهذه الدورة ستكون عاملا فعالا في تحقيق الاهداف التي يتطلع إليها المجتمع الدولي في هذه الظروف الدولية الصعبة .

وأغتنم هذه الفرصة لاعبر عن الشكر والتقدير لسلفكم السيد جوزيف غاربا ، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، الذي أدار أعمالها وأعمال الدورات الخاصة التي تم عقدها خلال العام الماضي بمقدرة وحكمة وموضوعية يستحق عليها الثناء والتقدير .

ومن دواعي سروري أيضا أن أتوجه بالشكر والتقدير للامين العام لمنظمة الامم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده الحثيثة والمميزة في خدمة قضايا السلام والامن الدوليين ، وحرصه على تطوير دور وفعالية منظمة الامم المتحدة في تحقيق الاهداف السامية التي قامت من أجلها .

كما يسعدني أن أعبر عن الترحيب بانضمام لختنشتاين الى عضوية هذه المنظمة الدولية مع الاعراب عن أملنا في أن يعزز انضمامها فاعلية وشمولية العمل الدولي المشترك ، وعن تمنياتنا لشعبها الصديق بالازدهار والتقدم .

ها نحن نقف اليوم على مشارف خطر داهم ، وها هو الوضع يتأرجح بين طبول الحرب وأجراس السلام . ولا يسعني وأنا القادم إليكم من قلب أرض العرب ، مهبط الوحي وموئل الحرمين ومثوى الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلا أن أبادركم بدعوة السلام عليكم ، وهي دعوة السلام والمودة التي يتبادلها كل عربي وكل مسلم عند كل لقاء .

ولكم تمنينا أن يستمر اندفاع مسيرة السلام التي واكبتها الدورة السابقة للجمعية العامة . فمنذ ذلك اللقاء هنا في العام الماضي برزت لمحات من التفاؤل ، ولاحت معالم نظام دولي جديد ، ركيزته التعاون بين الدول وقاعدته التفاهم بين الشعوب . وأشعلت انتفاضة شعب فلسطين الصامد في الارض المحتلة معالم طريق الحل المنشود . فامتلكت مشاعر الناس واستحوذت على ضمائرهم . ووضعت الحرب العراقية

(الامير الفيصل ، المملكة العربية السعودية)

الإيرانية أوزارها . وبدأنا نتطلع إلى عهد جديد من السلام والوئام في منطقة الخليج . وحصلت ناميبيا على استقلالها ، وبدأ التوجه نحو إزالة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، وبدأت النزاعات الدولية تأخذ طريقها الى الحل . وحملنا راية تركيز التعاون في تلك المنطقة النابضة بالمعاناة والامل لكي تنعم الدول بالاستقرار وترفل الشعوب بالازدهار .

ولكن داهمتنا الكارثة . وعصفت بالمنطقة أحداث لم تكن تخطر في البال . ونلتقي معكم اليوم ، من على هذا المنبر العالمي ، يعتصرنا الالم والاسى لما تتعرض له دولة عزيزة وجارة شقيقة ، هي الكويت .

ولقد استمعنا ، واستمعتم ، هنا قبل أيام ، الى سمو الشيخ جابر الاحمد الصباح ، أمير دولة الكويت ، الذي حمل إلينا في خطابه التاريخي صورة حية وشاملة للكارثة التي نزلت بالكويت الشقيق . ولقد أثارت كلمات سموه البليغة ضمائر الجميع ، واستثارت في هذا الحشد الدولي الرفيع مشاعر المشاركة في الدعم الثابت والتأييد الفعال .

عندما شرد عدوان الحكم العراقي المفاجئ شعب الكويت ، وانتهك الحرمات ونهب الثروات ، واقتحم حدود الامانة ، عندما غزا واحتل الكويت الجار والشقيق ، وحشد القوات على حدود المملكة العربية السعودية ، فإنه أعلن الحرب . خرج على النظام العربي المستند الى ميثاق جامعة الدول العربية ، وخرج على العالم عندما خرق ميثاق منظمة الامم المتحدة .

ولقد وقف العالم بأسره ، شعوبا وحكومات ، ضد هذا العدوان . أدانته جامعة الدول العربية ، وشجبته منظمة المؤتمر الاسلامي ، واستنكرته حركة عدم الانحياز . أما مجلس الامن الدولي ، فقد تابع الغزو والاحتلال ورفضه من كل الجوانب منذ اليوم الاول ، واتخذ القرارات اللازمة لمقاومة هذا الغزو وإزالة آثاره .

وقد أعلنت المملكة العربية السعودية موقفا حاسما . رافضا لهذا الاعتداء ، رافضا لكل ما ينشأ عنه ، رافضا لكل ما يترتب عليه ، ويتحمل حكام العراق كل نتائجه وعواقبه . واليوم ، تعلن المملكة من هذا المنبر ، منبر الشرعية الدولية أنها تقف مع العالم بأسره في مواجهة الغزو المستمر . ومن هذا المنبر توجه المملكة تحية تقدير وإكبار إلى شعب الكويت الشقيق . ومن هذا المنبر ، نعلن الرفض القاطع لاستيلاء دولة على أراضي دولة أخرى بقوة السلاح ، ونعلن الإصرار على انسحاب القوات العراقية فورا من أراضي الكويت ، دون قيد أو شرط ، وعودة حكومتها الشرعية ، وسحب الحشود العراقية من حدود المملكة العربية السعودية .

كنا قد حاولنا جهدنا تطويق ما ظهر من خلاف بين البلدين الشقيقين والجارين ، العراق والكويت ، فاستضافت المملكة كبار مسؤولي البلدين في اجتماع جده . وكان هدفنا ، المنطلق من مسؤولية المملكة القومية وأحكام دينها الاسلامي الحنيف والمثل العربية الاصيلة ، كان هدفنا هو الوصول الى حل بالاخوة والتفاهم يحول دون تدهور الاوضاع .

وفوجئت المملكة ، للاسف الشديد بإقدام النظام العراقي على غزو الكويت والعدوان السافر على السيادة والشعب والممتلكات . وفوجئت المملكة ، للاسف الشديد أيضا ، بالحشود التي دفعها النظام العراقي على مرمى حدودها الدولية .

(الامير الفيصل ، المملكة العربيـــــة السعوديـــة)

وتسامت المملكة على الجراح وظلم ذوي القربى ، وآثرت الصبر ، لعل القيـــادة العراقية تتبصر وتنسحب . ولكن النظام العراقي تابع مخطط العدوان بأن أعلن ضـــم الكويت الى العراق ، وحشد قواته بتشكيلات قتالية على حدود المملكة ، فانتهك بذلـــك مجددا المواثيق والقوانين بعد أن انتهك الاعراف ونكث الوعود ، معرضا أمن المملكـــة لبالغ الاخطار ومهددا الامن والسلم الدوليين .

ونحن العرب ، نحن في المملكة العربية السعودية ، لا ننكث بالوعد كمـــا لا نرتضي الوعيد ، وهكذا اتخذت قيادة المملكة القرارات الحاسمة الكفيلة بصيانـــة الارض والانسان ، وحماية المقومات الحيوية والاقتصادية ، وتعزيز القدرات الدفاعية .

وحرصت المملكة في أدق لحظات الوعيد ، أن تنطلق من الالتزام الاصيل بالمواثيـق والعهود . فالمملكة ، التي شاركت في تأسيس منظمة الامم المتحدة ، لم تجد بدا ، فـــي الدفاع عن النفس ، من اعتماد المادة ٥١ لميثاق المنظمة الدولية ، الامم المتحـــدة . والمملكة ، التي شاركت في انطلاق جامعة الدول العربية ، لم تجد بدا ، في مواجهـــة الغازي المتوعد ، من اعتماد معاهدة الدفاع العربي المشترك . والمملكة العضـــو المؤسس في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لم تجد بدا ، في مواجهة ابتلاع دولـة خليجية شقيقة ، من اعتماد ميثاق مجلس التعاون . والمملكة ، الدولة المؤسســة والمضيفة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، لم تجد بدا من الاعتماد على ميثاق تلك المنظمـة . فقد تحملت قيادة المملكة مسؤولياتها ، وتحسبت للاحداث المتسارعة لكي لا تتكرر كارثـة الكويت ، ولا تباغتها المغامرات .

ولقد سارعت دول عربية وإسلامية وأخرى صديقة الى مساندة القوات المسلحـــة العربية السعودية في أداء واجب الدفاع عن الوطن وسلامة المواطنين .

ولقد أكدنا بأن تواجد القوات الشقيقة والصديقة على الاراضي السعودية إنمـــا هو تواجد مؤقت ، وبناء على طلبنا . وأكدنا وتأكدنا بأن هذا الاجراء إنما هو للدفـاع الذي فرضته الظروف التي افتعلها نظام الحكم في العراق ويزول بزوالها .

ثم أننا مع ذلك ، صبرنا وصابرنا . وانطلقت المملكة ، في جنوحها العربـــي المشابر نحو السلم ، تشارك الاسرة العربية في البحث عن قرار عربي . ولبت دعـــوة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، لحضور مؤتمر القمة العربيـــة الاستثنائي في القاهرة في ١٩ محرم ١٤١١ هـ الموافق ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠م ، الذي توصـــل الى القرار العربي المطلوب .

ولكن حكومة العراق لم تستجب . بل إنها تطاولت على الشرعية العربيـــة والدولية بالتأكيد على عدم الرجوع عن الضم والاحتلال . وإننا نتساءل نحن العرب ، في المملكة العربية السعودية : كيف الوصول الى حل عربي على انقاض دولة عربية ؟ وكيـــف الدخول الى الحلول وقد سد حكم العراق عليها الدروب ؟ وكيف نواكب الركب الدولـــي المنطلق الى تعاون دولي جديد إذا تسامحنا على اغتصاب بعض العرب لارض العرب ؟

إن الحل العربي المقبول هو الذي يرتكز على الشرعية العربية ، وعلى ميثـــاق جامعة الدول العربية ، وهو الذي ينبع من المؤسسات العربية الرسمية ، التي يمثلهـــا مؤتمر القمة العربي والمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية .

(الامير الفيصل ، المملكة العربية السعودية)

ونحن العرب أهل ودّ وعهد ، أكرمنا الله بأن حملنا رسالة الإسلام . رفعنا ، بتواضع واعتزاز ، راية الحق ونصرة المظلوم وإغاثة الملهوف ، وترفعنا عن انتهاك حقوق الجار وحرمة الشقيق واستلاب المغانم . هذه أخلاقنا العربية الاصيلة ، ومبادئنا الإسلامية السمحة ، تدل علينا نحن العرب ، نحن في المملكة العربية السعودية .

ومن غير المقبول أو المعقول أن نطبق على سلوكنا وتصرفاتنا كعرب ، معايير ومقاييس أدنى من تلك التي تأخذ بها الامم الاخرى .

إن أمتنا العربية التي حباها الله بالرسالة ، فكانت خير أمة أخرجت للناس ، تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر ، والتي أعزها الله بالإسلام فحملت مشعل الحضارة والمعرفة الى سائر الامم ، وبثت مبادئ الرحمة والتعاطف والتكاتف والحق والعدل بين الشعوب ، لا بد أن تكون قدوة في الاخذ بالاسلوب الحضاري والاخلاقي النابع من قيمها ومُثلها العليا .

ومن هنا ، يشرفني أن أعلن تقدير المملكة البالغ وشكرها العميق للاشقاء في الدول العربية ، والاخوان في الدول الإسلامية ، وللدول الصديقة في قرارات العالم الخمس والتي تزيد في مجموعها عن ستة وعشرون دولة ، التي بادرت الى مساندة القوات المسلحة العربية السعودية . إن اعتماد المملكة الاول هو على الله سبحانه وتعالى الذي حماها وأهّلها من كل سوء . وبعد ذلك فهي تعتمد على أبناء الوطن البررة الاوفياء ، ثم على الاشقاء والاصدقاء الذين تسابقوا الى حماية السلام على أرض المحبة والسلام .

لقد سعينا الى بناء قوة العراق ، ونحن حريصون على بقاء تلك القوة والمحافظة عليها ، ولكننا نريد عراقا قويا يحمي الدول العربية ، ويكون ركيزة للامن القومي العربي ، وليس عراقا يهدد أمن الدول العربية ، ويعمل على تقويض أركان النظام العربي .

إن العراق الذي يعتدي على دولة عربية جارة شقيقة ، وينتهك حرماتها ، ويبدد طاقاتها ، ويهدد النظام العربي برمته ، لا يمكن أن يعتبر قوة للعرب ، وإنما هو في

الواقع مصدر لبث الفرقة والانقسام في الصف العربي وسبب لإشاعة الوهن والضعف في الجسد العربي .

ولا نرضى أن تحجب مغامرة الحكم العراقي وهج قضية العرب الأولى ، القضية الفلسطينية . ويؤلمنا أن تتحول الأنظار عن انتفاضة شعب فلسطين البطل ، وأن تتراجع خطوات البحث عن الحل السلمي العادل للقضية الفلسطينية ، وأن تمر مخاطر الهجرة اليهودية الى الاراضي المحتلة بلا ضجيج ولا احتجاج . ويؤلمنا أكثر من ذلك أن يتبع الحكم العراقي ، الذي يدّعي احتكار إنقاذ فلسطين ، نفس أسلوب اسرائيل في احتلال الأرض وتشريد الشعب ورفض الانسحاب . بل إنه يعطي اسرائيل ذريعة عالمية لتكريس الاحتلال وتفريغ الوطن من الأهل واستبدالهم بالمستقدمين . فمن أجل فلسطين يجب أن ينسحب العراق من الكويت ويمتثل للشرعية الدولية لكي نستطيع أن ندفع بالشرعية الدولية بأن تحقق لفلسطين ما سوف يتحقق بحول الله لشعب الكويت .

ولقد رحبنا ، مهما كانت الظروف ، بسرعة استتباب الأمر بين العراق وإيران أخيرا بعد عقد من الحرب . وندعو أن تتبعها خطوة مماثلة في اتجاه الكويت . فلا حرج على الذي يهرول الى مصالحة الخصم ، اذا سارع الى مراعاة الشقيق .

إن الأضرار البالغة التي تسبب فيها العدوان العراقي على الكويت تمتد لتشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وإنسانية لا يقتصر مداها على منطقة الشرق الأوسط وإنما يتسع ليشمل معظم دول العالم .

إن الموقف الصلب الذي اتخذه المجتمع الدولي حيال العدوان العراقي على الكويت ، والتضامن القوي الذي أبدته دول العالم بأسره في مواجهة ذلك العدوان وما ترتب عليه من نتائج وآثار ، يجب أن يواكبهما أيضا تضامن فعّال مع الدول التي تضررت من جراء العدوان نتيجة التزامها بكل قوة وعزم وتصميم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، خاصة تلك المتعلقة بالحظر والمقاطعة الاقتصادية ضد العراق .

وفي إطار هذا التضامن ، وانطلاقا من الشعور بالمسؤولية الدولية ، فقد تبنت المملكة العربية السعودية بالتعاون مع شركائها في منظمة الدول المصدرة للبترول

(أوبيك) سياسة انتاج بترولي من شأنها التعويض عن الصادرات العراقية والكويتية المتوقفة ، والمساهمة بالجهد الممكن للمحافظة على أسعار معتدلة ومستقرة قدر الامكان . وبادرت حكومتها الى تقديم مساعدات مالية وانمائية عاجلة للعديد من الدول المتضررة من جراء العدوان العراقي . وبالاضافة الى ما أعلن في الأمم المتحدة حول تقديم الدعم لكل من تركيا ومصر والأردن ، فإننا نتطلع الى أن يشمل ذلك الدعم سوريا ولبنان وباكستان وبنغلاديش والصومال وجيبوتي ودولا أخرى ثبت تضررها .

إن الدول التي وقفت وقفة صمود مشرِّفة تجاه العدوان العراقي ، وساهمت بفعالية في تنفيذ اجراءات الحظر الاقتصادي ، وتحملت من جراء ذلك أعباء مالية واقتصادية واجتماعية ، تستحق أن تكون موضع تقدير وعناية المجتمع الدولي بأسره . ومن هنا فإن المملكة العربية السعودية تعبر عن ارتياحها للخطوة التي أقدم عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في اجتماعهما المشترك الذي تم عقده في واشنطن في الاسبوع الماضي بإنشاء المجموعة التنسيقية لمساعدة الدول المتضررة ، وتعرب المملكة عن استعدادها للمشاركة بفعالية في هذا الاتجاه .

كنا نتمنى لو استطعنا الاستفاضة في إثارة القضايا المصيرية الأخرى التي شاركنا في متابعتها خلال السنوات الأخيرة ، من استمرار البحث عن فرص السلام في الشرق الأوسط ، والدعم الدولي لابطال الانتفاضة في الأراضي المحتلة ، الى اتفاق الطائف وآمال العرب في لبنان ، الى الحل السلمي في أفغانستان ، الى غير ذلك من التطلعات المشتركة . غير أن هموم المجتمع الدولي في أزمة الخليج تكاد تمتلك جهود مجلس الأمن والجمعية العامة للخروج من كارثة نعرف كلنا كيف بدأت ، ونأمل كلنا أن تنتهي على قاعدة الشرعية الدولية .

إن الموقف الدولي واضح وضوح الحسم ، لا لبس فيه ولا غموض . لقد عبرت عنه قرارات مجلس الأمن المتلاحقة ، وأكده قبل أيام وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في البيان المشترك بعد اللقاء مع الأمين العام للأمم المتحدة .

فلا داعي إذن للتأرجح بين القول والفعل ، أو التناقض بين الاعلان والتنفيذ . ولا مجال للطرح البديل ، والمبادرات الدائرة في حلقات الزمن المهدور . فإن الحكم القاطع على سلامة الموقف لا يعتمد على إدانة الغزو فحسب ، بل على حسن خيار الحل ، والحل لا يكتمل إلا في منع المعتدي من استثمار العدوان . وعندما تعلن المملكة التزامها القاطع بقرارات مجلس الأمن فإنها تؤمن بأن صلابة الإرادة الدولية وتماسك الموقف الدولي سيرغمان حكام العراق على الانسحاب من الكويت ويؤديان الى عودة الحكومة الشرعية اليها .

لقد شاركت المملكة العربية السعودية ، قبل خمس وأربعين سنة ، في انطلاق نظام عالمي بزغ من أشلاء دمار الحرب العالمية الثانية . وشاركت في تأسيس هذه المنظمة ، منظمة الأمم المتحدة ، التي قامت بعد انهيار عصبة الأمم عندما تراخت الإرادة الدولية يومها عن التماسك في مواجهة اغتصاب إحدى الدول الأعضاء .

واذا كان الوضع في منطقتنا اليوم مثيرا للقلق ، فإننا نتطلع بعزم وأمل نحو المستقبل . وتتعهد المملكة بالمشاركة الفعالة في الآفاق التي تتفتح على عهد عالمي جديد .

وفي هذه المرحلة الدقيقة التي يجتازها عالمنا العربي ، يتعين علينا أن نستخلص العبر مما حدث لكي نتجنب ما قد يحدث أو يتكرر من المآسي في منطقة حافلة بالاحتمالات . إن عجلة الزمن لا بد أن تستمر في الدوران والقافلة لا بد أن تسير ، والمسيرة لا بد أن تتواصل .

ومن خلال تطلعنا نحو المستقبل ، نتوجه أولا الى أشقائنا في الأراضي العربية المحتلة ، والى أبناء الشعب الفلسطيني المشرد والموزع في كل بقاع الدنيا ، نقول لهم : إن قضيتكم قضيتنا . فلترتفع بالقلوب والسواعد فوق الخلافات والانقسامات العربية ، فهي مركز اللقاء ومحور الالتفاف . نقول لهم : قفوا سدا منيعا دون أولئك الذين يحاولون استغلال عواطفكم ، أو يقتاتوا من قهركم لكي ينالوا من الجسد العربي ، جسدكم . نقول لهم : قفوا مع الشرعية فهي مرتكز قضيتكم ، قضية كل العرب ، والمنطلق الذي يؤمن حقوقكم المشروعة في تحرير الارض وإقامة الدولة . نقول لهم : اليوم ، اليوم أكثر من أي زمن آخر يجب الحفاظ على التماسك المطلوب .

أما التزامنا نحن العرب ، نحن في المملكة العربية السعودية ، نحو شعب فلسطين فليس وليد اليوم أو الأمس . وإنما كان منذ النبضة الأولى . وسيستمر تلاحمنا مع هذا الشعب اليوم ، وغدا ، وبعد غد ، الى أن يكتب له النصر المقيم . فالقدس أولى قبلتينا ، والمسجد الأقصى ثالث الحرمين .

أما طموحات أمتنا العربية المجيدة في تحقيق غد أفضل ، فإننا في المملكة العربية السعودية نضعها في المقام الأول . وندرك كذلك أن على هذه الأمة توظيف كامل الامكانيات البشرية والمادية في مسيرة النمو والرخاء والازدهار ، وستبذل المملكة كل ما يمكنها في سبيل ذلك . إنه لم يفتنا في مسيرتنا التنموية أن نتعاون مع أشقائنا في العالم العربي وأن نفي بالتزاماتنا تجاههم . وساهمنا في جهود التنمية العربية الشاملة حتى عندما كانت مواردنا المادية محدودة . ولقد كانت لدينا امكانات أوفر لتقديم حجم أكبر من المساعدات الانمائية قبل نشوب الحرب العراقية الإيرانية ، استنفذتها تلك الحرب الطويلة . ورغم شح الموارد الذي تسببت فيه تلك الحرب ، فإن

من حق المواطن العربي أن يتساءل اليوم عن أسباب قصور جهود التنمية العربية في تحقيق تطلعاته وطموحاته . ولعل لنا عبرة نستخلصها من تجربة دول أوروبا الشرقية التي أثبتت أن الداء يكمن في عقم الهياكل والسياسات الاقتصادية أكثر مما يكمن في شح الموارد بالرغم من أهميتها . وأن الحل ينبغي أن يكون من خلال تطوير هذه الهياكل ، وتحسين تلك السياسات ، مع توفير الموارد اللازمة .

وأمام هذا الواقع فإننا مطالبون اليوم بإعادة تنظيم البيت العربي . وفي تنظيم العلاقات بيننا سواء على المستوى الاقليمي أو على المستوى العربي الشامل ، لا بد لنا من تلمس الحلول الناجعة لمعالجة الخلل الذي أصاب النظام العربي ليتسنى له بذلك أن يستعيد عافيته ويسترجع توازنه المطلوب .

ولعل في مقدمة الأمور التي يجب أن نعيد النظر فيها أسلوب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية . وعلى الرغم أنه ليس من شيمنا أن نبادر بالمن على أشقائنا ، إلا أن الدرس الذي نستخلصه مما حدث هو أن التعاون بين الأشقاء يجب أن يكون من خلال مؤسسات عربية تعمل بالشكل العلمي السليم الذي يراه المواطن العربي ويلمسه ويحكم عليه .

ثم أننا جزء من هذا العالم الذي نعيش فيه ، ولذلك فإن الخيرات التي أنعم الله بها علينا في العالم العربي لا تفيدنا وحدنا ، وإنما يستفيد العالم بأسره منها . وكما نعترف بأننا في حاجة الى تعاون العالم معنا ، فإننا نعتقد بأن بقية العالم تدرك الحاجة الى التعاون معنا .

وبعد كل حساب ، لا يمكن أن تبقى منطقتنا العربية وحدها خارج التيارات الجديدة المتسارعة التي تبدل موازين العلاقات بين الدول والامم والشعوب . فنحن من هذا العالم الذي يبتعد اليوم عن الاستقطاب والتوتر والانقسام . ونحن مع هذا العالم في مسعاه الجديد للتغلب على الأزمات وتجاوز المشاكل العالقة ، وبناء عالم جديد يعتمد التعاون والتفاهم والحرية والسلام .

ونحن في ذلك نبدأ بأنفسنا ، ونتحمل مسؤولياتنا نحو منطقتنا ونحو العالم الجديد . وهي مسؤولية يشارك فيها الحاكم المسؤول والمواطن المسؤول . وبينما يواجه أهل الحكم مشاغل الدولة المتلاحقة ويواجه المواطن مشاكل الحياة اليومية ، فإن علينا جميعا أن نبني معا معالم الطريق .

فإذا كنا قد دعونا دائما إلى الاستراتيجية العربية الموحدة التي تخطط للمستقبل المشترك وتتفادى ردات الفعل الانفعالية ، فإننا من موقع المسؤولية نهيب بأهل الرأي والمثقفين العرب أن يشاركوا في هذا التطلع وهذا التخطيط . فإن عليهم ، وقد أتاحت لهم أمتهم العربية مجالات الانفتاح على مناهل العلم ، أن يتحملوا مسؤولياتهم في تدعيم النظام العربي الجديد . كل عربي مواطن وكل مواطن مسؤول . لكل مسؤول مهمة ، ولكل مثقف موقع . ولنا كلنا هدف واحد هو الحياة الكريمة للإنسان العربي . فالإنسان هو الثروة الحقيقية وهو قلب الوطن النابض على مدى المستقبل .

في هذه القاعة بالذات شاركت المملكة أول أمس الجمع الرفيع من قادة الدول الأعضاء في الإعلان العالمي لحقوق الطفل . وانتعشت قلوبنا بالأطفال وهم يقفون بيننا ، بالبراءة والحماس ليعلنوا بأنفسهم ميثاق الطفل ، حلم اليوم وأمل الغد .

وبينما ندخل ، نحن والعالم ، عقدا جديدا يتجه بنا إلى قرن جديد ، هو القرن الواحد والعشرون ، فإننا وقد شاركنا في مواجهة مشاغل اليوم نتطلع إلى المساهمة في صنع أحلام الغد . نعمل من منطقتنا لكي تتوافق خطوات النظام العربي المتجدد مع النظام العالمي الجديد . ونعمل من منطقتنا لأن تنفتح أبواب العالم الجديد على تطلعات الدول وأماني الشعوب ، عالم جديد يتماسك على التفاهم والعدل . وهذا العالم

الجديد الذي يؤكد بالعزم والإصرار حق الشعوب الثابت في الاستقلال فوق تراب الوطن ، يرفض منطق القوة في الضم وأسلوب الاحتلال . وهذا العالم الجديد المعتمد على الحوار المتسامح بين الشعوب يرفض منطق التمييز العنصري وأساليب القهر والتشريد . وهذا العالم الجديد الذي تتوافر ، حوله وأمامه ، مناهج التعليم واكتشافات العلم الحديث لابد وأن يؤمن العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق للشعوب التقدم والازدهار ، وتوفر للعالم الأمن والاستقرار .

ونحن بذلك ننطلق من ميثاق الأمم المتحدة الذي وقّعنا عليه والتزمنا به منذ اللحظات الأولى . ومازلنا اليوم على عهد الميثاق .

نحن مع ميثاق الأمم المتحدة ، ومع ميثاق جامعة الدول العربية ، ومع ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومع ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ومع ميثاق حركة عدم الإنحياز .

نحن العرب ، نحن في المملكة العربية السعودية ، مع العالم . نحن ، السيد الرئيس ، معكم . والله معنا . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠